



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

سالمي محمد الدينوري

إعداد الطالبة :

سعاد بوغزاله حمد

لجنة المناقشة

د. محمد الباي	أستاذ محاضر (ب) جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. سالم محمد الدينوري	أستاذ محاضر (ب) جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا
أ. محمد البشير بن عمر	أستاذ مساعد (أ) جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : تدقيق محاسبي

أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

سالمي محمد الدينوري

إعداد الطالبة :

سعاد بوغزاله حمد

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر (ب) جامعة حمه لخضر الوادي	د. محمد الباوي
مشرفا	أستاذ محاضر (ب) جامعة حمه لخضر الوادي	د. سالم محمد الدينوري
مناقشا	أستاذ مساعد (أ) جامعة حمه لخضر الوادي	أ. محمد البشير بن عمر

السنة الجامعية : 2015/2014

الشكر

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمدا لله عزّ وجل وأشكره الذي وفقني لإتمام دراستي وإنجاز

هذا البحث.

أود أن أعرب عن جزيل شكري وامتناني إلى كل من قدّم يد العون من أجل إنجاز هذا

البحث.

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كل إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم

إلى صديقتي الغالية هاجر

إلى أخوالي وأعمامي وكل أقاربي

والى كل المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم طوال مسيرتي الدراسية

إليهم جميعا

أهدي هذا العمل

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
I	المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
i	مقدمة
01	الفصل الأول: دراسة النظام المحاسبي المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)
03	المطلب الأول: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي ومبادئه المحاسبية
03	الفرع الأول: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي
03	1- الأسباب الخارجية
04	2- الأسباب الداخلية
04	3- الأسباب المحاسبية
05	4- الأسباب المالية
05	الفرع الثاني: الفرضيات والمبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي
05	1- الفرضيات التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية
05	2- المبادئ المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي
07	المطلب الثاني: تعريف النظام المحاسبي المالي والخصائص النوعية للمعلومة المالية
07	الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي
07	1- من الناحية الاقتصادية
07	2- من الناحية القانونية
08	الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي
09	المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي، مجال تطبيقه واستثناءاته
09	الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي
10	الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي واستثناءاته
10	1- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:
10	2- الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
11	المبحث الثاني: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي ومتطلبات تطبيقه ومستجداته
11	المطلب الأول: استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي
11	1- القانون رقم 07-11 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي
12	2- المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي
13	3- المرسوم التنفيذي 110-09 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

13	4-القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
13	5- قرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
13	6- التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.
14	المطلب الثاني: قواعد التقييم والتسجيل حسب النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تطبيقه.
14	الفرع الأول: قواعد التقييم والتسجيل حسب النظام المحاسبي المالي.
14	1- -- القواعد العامة للتسجيل المحاسبي.
14	2- القواعد العامة لتقييم المحاسبي.
14	الفرع الثاني: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.
15	المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي.
17	المبحث الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي وتقييم بنود القوائم المالية وفقه.
17	المطلب الأول: تنظيم المحاسبة والحسابات المدججة وتغيير التقديرات والطرق المحاسبية.
17	الفرع الأول: تنظيم المحاسبة والحسابات المدججة.
18	الفرع الثاني : تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.
19	المطلب الثاني: الكشوفات المالية ومدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي.
19	الفرع الأول: الكشوفات المالية:
21	الفرع الثاني: مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي:
23	المطلب الثالث: تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
24	الفرع الثاني: تقييم بنود الخصوم.
25	خلاصة الفصل.
26	الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه
27	تمهيد
28	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
28	الفرع الأول: تعريف الأداء ومكوناته.
28	1-تعريف الأداء.
29	2-مكونات الأداء.
30	الفرع الثاني: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.
30	1-أنواع الأداء.
32	2-العوامل المؤثرة في الأداء.
33	المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.
33	الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهدافه وأهميته .
33	1-تعريف الأداء المالي.
34	2- أهمية وأهداف الأداء المالي.

35	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.
37	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.
37	الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي ومصادر معلوماته.
37	- مفهوم تقييم الأداء المالي.
37	2- مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.
38	الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه.
38	1- مراحل تقييم الأداء المالي.
39	2- الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي.
40	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، السيولة والنشاط.
40	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي.
40	الفرع الأول: تعريف التوازن المالي وأهدافه.
40	1- تعريف التوازن المالي.
40	2- أهداف التوازن المالي.
41	الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي.
41	1- رأس المال العامل.
42	2- احتياجات رأس المال العامل.
42	3- الخزينة.
42	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة.
43	الفرع الأول: تعريف السيولة وأهميتها.
43	1- تعريف السيولة.
44	2- أهمية السيولة.
44	الفرع الثاني: مؤشرات قياس السيولة في المؤسسة الاقتصادية.
44	1- نسبة التداول.
45	2- نسبة السيولة السريعة.
45	3- نسبة السيولة النقدية.
45	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات النشاط.
45	الفرع الأول: نسب النشاط واستخداماتها.
46	الفرع الثاني: أهم نسب النشاط.
47	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربحية المردودية والمديونية.
47	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربحية.
47	الفرع الأول: تعريف الربحية.
48	الفرع الثاني: نسب قياس الربحية.
49	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشر المردودية.
49	الفرع الأول: مفهوم المردودية.
50	الفرع الثاني: مؤشرات قياس المردودية.
50	1- نسبة المردودية التجارية.

50	2-نسبة المردودية المالية .
50	3-نسبة المردودية الاقتصادية.
51	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشر المديونية.
51	الفرع الأول مفهوم المديونية.
51	الفرع الثاني: نسب المديونية.
51	1- نسبة الاستقلالية المالية.
51	2- نسبة قابلية التسديد.
53	خلاصة الفصل الثاني.
54	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
55	تمهيد.
56	المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.
56	المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة.
56	الفرع الأول: منهج الدراسة والأدوات المستعملة فيه.
56	1-تحديد منج الدراسة الميدانية
56	2- الأدوات المستعملة.
56	الفرع الثاني :مجتمع الدراسة وحدودها.
57	المطلب الثاني: هيكل الاستبيان و اختبار صدقه و ثباته.
57	الفرع الأول: هيكل الاستبيان.
58	الفرع الثاني: اختبار صدق و ثبات الاستبيان.
59	المبحث الثاني: وصف وتحليل البيانات الشخصية للعينة المدروسة.
59	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل النتائج.
60	المطلب الثاني: تحليل البيانات الشخصية للعينة.
68	المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان.
68	المطلب الأول:تحليل اتجاهات أفراد العينة الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
71	المطلب الثاني:تحليل اتجاهات الأفراد الخاصة بالأداء المالي و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية.
74	المطلب الثالث:تحليل اتجاهات الأفراد الخاصة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
77	خلاصة الفصل .
79	الخاتمة
82	قائمة المراجع
86	الملحق رقم 01:استمارة الاستبيان
90	الملحق رقم 02: جداول برنامج spss

الصفحة	الشكل
	الفصل الأول: دراسة النظام المحاسبي المالي (SCF)
22	الشكل رقم (1.1): مكونات النظام المحاسبي المالي (SCF).
	الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية و مؤشرات تقييمه
31	الشكل رقم (1.2): الأداء الداخلي و الأداء الخارجي.
53	الشكل رقم (2.2): درجة السيولة في الأصول المتداولة.
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
60	الشكل رقم (1.3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
61	الشكل رقم (2.3): توزيع أفراد العينة حسب العمر
62	الشكل رقم (3.3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
63	الشكل رقم (4.3): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي
64	الشكل رقم (5.3): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
65	الشكل رقم (6.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة
66	الشكل رقم (7.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية
67	الشكل رقم (8.3): توزيع أفراد العينة حسب تكوينها

الصفحة	الجدول
	الفصل الأول: دراسة النظام المحاسبي المالي (SCF)
12	الجدول رقم (1.1): تلخيص فصول القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
57	الجدول رقم (1.3): الإحصاءات الخاصة باستمارة الاستبيان
58	الجدول رقم (2.3): توزيع معامل الثبات
59	الجدول رقم (3.3): مقياس ليكارت ذي الثلاث درجات
60	الجدول رقم (4.3): معايير تحديد اتجاه الإجابة
60	الجدول رقم (5.3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.
61	الجدول رقم (6.3): توزيع أفراد العينة حسب العمر.
62	الجدول رقم (7.3): توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي.
63	الجدول رقم (8.3): توزيع الأفراد حسب التخصص العلمي.
64	الجدول رقم (10.3): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.
65	الجدول رقم (11.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الجامعية و المهنية.
66	الجدول رقم (12.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية
66	الجدول رقم (13.3): توزيع أفراد العينة حسب تكوينهم في مجال المحاسبة
68	الجدول رقم (14.3): تطبيق النظام المحاسبي المالي
71	الجدول رقم (15.3): الأداء المالي و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية
74	الجدول رقم (16.3): دراسة النظام المحاسبي المالي

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى الجزء النظري المتجسد في فصلين تعرضنا في الفصل الأول إلى دراسة النظام المحاسبي المالي من خلال ماهيته والإطار القانوني لتطبيقه واستثناءاته وكذا مكوناته وتقييم بنود القوائم المالية وفقه، أما في الفصل الثاني فقد تم تسليط الضوء على الأداء المالي وتقييمه، حيث تمت دراسة كل المفاهيم النظرية المتعلقة به وبأهميته، وبمؤشرات تقييمه، وجاءت الدراسة العملية كمحاولة لدراسة الموضوع ميدانيا . وإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري من خلال سلسلة لقاءات وحوارات واستقصاء، باستخدام استمارة الاستبيان شملت المتخصصين في المجال المحاسبي من أكاديميين (أساتذة جامعيين)، ومهنيين (محاسب معتمد، محافظ حسابات، خبير محاسبي)، وأظهرت هذه الدراسة ومن خلال التحليل الإحصائي بأن الأثر الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي .

L'effet de l'application du système comptable financier sur la performance financière de l'entreprise économique

Cette étude vise à montrer l'effet de l'application du système comptable financier sur la performance financière de l'entreprise économique ,durant cette étude nous avons abordé la partie théorique dans deux chapitres :

Sont le premier chapitre nous avons abordé l'étude du système comptable financier tout en présentant sa définition ,son application dans son cadre judiciaire , ses exceptions et ses composants aussi l'évaluation de ses listes financières en cours.

Dans le deuxième chapitre , nous avons traité la performance financière et son évaluation alors, on a étudié tous les concepts théorique qui en sont relatifs son importance , et son évaluation.

L'étude scientifique était une tentative pour aborder le sujet sur terrain puis projeter ce qu'on étudie sur la partie théorique , à travers une série de rencontres d'interviews et de sondage d'opinion en utilisant un formulaire qui a regroupé les spécialistes dans le domaine financier comme des académiques (des professeurs universitaires) , et des Professionnels (comptable agréé , protecteur des comptés et experts comptables), cette étude a montré à travers l'analyse du recensement , que l'effet de l'application du système comptable financier est positif sur la performance financière de l'entreprise économique.

Mots des clés: système comptable financier, performance financière, évaluation du performance financière.

تمهيد:

بعد إدراك الجزائر ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية مع دول العالم، وكذا انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها باشرت بعملية الإصلاح المحاسبي، وذلك باستدعاء عدة خبراء بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة، وقد أثمرت هذه العملية بإصدار النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي ألغى نهائيا العمل بالمخطط المحاسبي.

وبحلول سنة 2010 أصبح إلزاميا على المؤسسات التي تنشط في الجزائر وتدخل تحت حيز التطبيق الالتزام بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومن خلال النظر إلى أهم التغيرات التي جاء بها على مستوى الطرق والمبادئ المحاسبية وكذا الأهداف المحددة، ندرك مدى حرص النظام المحاسبي المالي (SCF) على خدمة الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية، وعليه فسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم مفاهيم النظام المحاسبي المالي (SCF) وذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية :

البحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF).

المبحث الثاني: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي (SCF) ومتطلبات تطبيقه واستثناءاته.

المبحث الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي (SCF) وتقييم بنود القوائم المالية وفقه .

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF):

عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام عن مجموع القواعد والممارسات المحاسبية، فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام، وسنتعرف في هذا المبحث على ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF) من خلال التعريف به، وخصائصه والأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.

المطلب الأول: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) ومبادئه المحاسبية:

الفرع الأول: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) :

يعتبر النظام المحاسبي المالي (SCF) أداة تكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت خلال الإصلاحات الاقتصادية والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر، ونظرا لقصور المخطط المحاسبي الوطني والانتقادات الموجهة إليه قامت السلطات العمومية بتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية، وذلك لأسباب عديدة يمكن التطرق إليها من خلال:

1- الأسباب الخارجية¹:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة الأوروبية متوسطة ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.
- عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

¹ جمال لعيشي، "محاسبة المؤسسة والحجاية وفق النظام المحاسبي الجديد"، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص: 10-11.

- يستلزم الانفتاح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

2- الأسباب الداخلية:

- تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم.
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.
- يستجيب النظام المحاسبي الوطني بدرجة أولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تغطي على النظرة الاقتصادية.
- بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ "الحيطه والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ "الصورة الوفية".
- يفتقر نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم حلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل¹.

3- الأسباب المحاسبية:

- المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات.
- طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
- توفير المعلومات غير المالية مثل المعلومات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.
- توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.
- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات الهيكلية في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي.

¹ جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص 11.

4- الأسباب المالية:

- الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، وهم حالياً على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية.
- إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعامل معها.
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين¹.

الفرع الثاني: الفرضيات والمبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي:

1- الفرضيات التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية: يوجد عدة فرضيات يتم من خلالها إعداد القوائم المالية وتتمثل فيما يلي :

1.1- استمرارية الاستغلال: يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل المتطور، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض.

2.1- محاسبة التعهد (محاسبة الاستحقاق): بحيث تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.²

2- المبادئ المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي (SCF):

اعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبنيه لمبادئ المحاسبة الدولية ولا سيما المبادئ التالية:

1.2- مبدأ التكلفة التاريخية: هو مبدأ مشتق من مبدأ الموضوعية ومن فرض وحدة القياس النقدية وبناء عليه تقاس التضحيات الاقتصادية التي تنفقها المؤسسة على أساس فعلي كما هو مثبت بالمستندات الدالة على ذلك

¹ حاج قويدر قورين ، رضوان أنساعد ، بومدين نورين ، "تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، (د، ت) ص ص: 6-7.

² محمد سامي لزعر، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، دراسة حالة، مذكرة الماجستير علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص: 27.

مع تجاهل كامل للتقلبات التي تطرأ على الأسعار بمرور الزمن. ولهذا كل الأصول في الميزانية تظهر بتكلفتها بتاريخ شرائها، التكلفة التاريخية هي القيمة السوقية العادلة في تاريخ الشراء.¹

2.2- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض): ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، الإيرادات والأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونياً أو جراء اتفاقية، مثلاً المقاصة التي تتم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.

3.2- مبدأ مداومة الطرق المحاسبية: يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرائق المحاسبية بحيث يتم استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

4.2- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديداً في الجزائر، بحيث يقر هذا المبدأ أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.²

5.2- مبدأ الدورية المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01-01-N وتنقضي في 31-12-N كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لـ 31-12، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهراً، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها، وقد اتفق المحاسبون على أن الإنفاق الفعلي ليس هو الأساس للقياس الدوري، ولكن الأساس هو ارتباط النفقات والإيرادات بالمدة المحاسبية التي تقوم بقياس نتائجها.

6.2- مبدأ استقلالية الدورات: يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة، أي تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها حيث ساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.³

7.2- مبدأ استقلالية الذمة المالية: يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

8.2- مبدأ الأهمية النسبية: يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات .

¹ حنيف بن ربيع، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS"، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010، ج 1، ص 31-32.

² شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية، بouda، الجزائر، 2008، ج 1، ص 30-31.

³ مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، "واقع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة بعنوان النظام المحاسبي المالي: المحاسبة المالية المبسطة على الكيانات الصغيرة. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05/06/2013، جامعة الوادي، ص 03.

9.2- مبدأ عمل المماس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة: يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المماس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصادقية المحاسبة.

10.2- مبدأ الوحدة النقدية: يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.¹

المطلب الثاني: تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF) والخصائص النوعية للمعلومة المالية:

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF):

1- من الناحية الاقتصادية:

النظام المحاسبي المالي (SCF) هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، نجاحته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.²

كما أن النظام المحاسبي المالي (SCF) أوجد للمعطيات الكتابية و الصفية كشفا ماليا مستقلا بذاته، يتمثل في الملحق الذي يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حسابات النتائج والكشوف المالية الأخرى .

2- من الناحية القانونية:

النظام المحاسبي المالي (SCF) هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية، التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجهزة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.³

¹ لخضر علاوي، "نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقاتها"، متبعة للطباعة براقي، الجزائر، 2010، ص14.

² موسى بوهان، "الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي"، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص:34.

³ عاشور كوش، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IRS/IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد السادس، 2009، ص:291.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي:

إن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويمكن حصر هذه الخصائص في أربع نقاط أساسية هي:

1- القابلية للفهم: تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي، وتكون لديهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبياً.¹

2- الملاءمة: يقصد بملاءمة المعلومات المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين وتساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية والتقليل من البدائل المتاحة أمامه، ولها ثلاثة خواص هي:

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبئية، ذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.

- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات، وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية.

- أن تأتي في الوقت المناسب فأجال الحصول على المعلومة يكون حسب فائدتها.²

3- الموثوقية: تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطأ أو تحيز، تندرج ضمن هذه الخاصية أربعة خصائص أخرى وهي:

- التمثيل الصادق للمعلومة المالية.

- الواقع الاقتصادي يطغى على الواقع القانوني.

- يتم إعداد الوثائق المالية بكل موضوعية وحيادية.

- الحيلة والحذر: الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات والتخفيض في تقييم الخصوم والتكاليف.

4- القابلية للمقارنة: يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن والحجم، وتعني المقارنة من حيث الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس المؤسسة، بينما يقصد بالمقارنة من حيث الحجم، أخذ مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب ثم مقارنتها.¹

¹ جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص: 13.

² مرزوقي مرزوقي، مرجع سابق، ص: 05.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجال تطبيقه واستثناءاته :

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF):

- يكتسي النظام المحاسبي المالي (SCF) أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويهدف هذا النظام إلى:
- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها.
 - إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضع المالي.
 - وضع قوائم مالية للمؤسسات تسمح بالمقارنة بين المؤسسة نفسها عبر الزمن أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة.
 - قواعد التقييم العامة والخاصة حيث يضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاصة.²
 - الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
 - تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أنه نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.
 - العمل على تحقيق الرائدة من خلال الوصول إلى الشفافية في معالجة، مسك، عرض والرقابة على المعلومات.
 - تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
 - الوصول إلى ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات بما يعني حوكمة الشركات.
 - المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
 - المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني.
 - يتوافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتدئة تكاليف تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.³
 - تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ "الصورة الوفية والعادلة".

¹ جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص: 13-14.

² سهام مهيري، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية"، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة (2007-2012) مذكرة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، غير منشورة، 2013-2014، ص: 07.

³ حاج قويدر قورين، أساعد رضوان، مرجع سابق، ص: 08-09.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) واستثناءاته:

1- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

حسب ما تنص المادة 02 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي وتطبيق أحكامه فإنه يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي لمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي: ¹

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي. أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2- الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون 11/07 استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، أما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى عدد مستخدميها ورقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحددة بموجب القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، فيمكن لها أن تستغني عن المرجعية الكاملة للنظام المحاسبي المالي المتمثلة في المحاسبة المالية وتعد كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة نظرا لقيامها على أساس فرضية الخزينة وليس على فرضية الالتزام.²

¹ المادة 4 من القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

² المادة 05 من القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي ومتطلبات تطبيقه و مستجداته

يتمثل الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي في القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى نصوص أخرى يخضع لها معدو القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية المواكبة لتطبيق هذا النظام، وكذلك الأوامر المتعلقة بالقانون التجاري وقانون النقد والقرض، وستعرض في هذا المبحث إلى تفصيل النصوص التشريعية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي (SCF).

المطلب الأول: استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي (SCF):

رسم المشرع الجزائري إطارا قانونيا لكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لضمان نجاح عملية التنفيذ وفقا للأهداف المرجوة لأن التشريع هو خطة المنطق السليم، لهذا قام بإصدار جملة من النصوص القانونية المنظمة لهذا النظام وتمثلت في:

1- القانون رقم 11-07 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF):¹

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يهتم في صلب النص بالحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، وتطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بنص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية.

ويجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بالمسك المحاسبي والمراقبة والإفصاح عن المعلومات التي تعالجها، ويدخل النظام المحاسبي المالي (SCF) بموجب هذا القانون حيز التطبيق من 01 جانفي 2010، وتلغى بدءا من هذا التاريخ الأحكام المخالفة لا سيما الأمر رقم 35-75 بتاريخ 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN).²

اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، كما تضمن من هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية.

- تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأحال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم.

ويمكن تلخيص فصول القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي (SCF) في الجدول الآتي:

¹ القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

² طارق حيطوش، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمستثمرين، ولاية ورقلة، مذكرة ماستر أكاديمي، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص: 04.

الفصل الأول: دراسة النظام المحاسبي المالي

جدول رقم (1.1): تلخيص فصول القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي

الفصل	عنوان الفصل	محتوى الفصل	مواد القانون
الفصل الأول	التعاريف ومجال التطبيق	تعريف المحاسبة المالية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي واستثناءات من مجال التطبيق.	من 02 إلى 05
الفصل الثاني	مضمون النظام المحاسبي المالي	الإطار التصوري ، المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات	من 06 إلى 09
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	العمليات الإجبارية، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية، شروط وكيفية مسك محاسبة مالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.	من 10 إلى 24
الفصل الرابع	الكشوف المالية	محتوى الكشوف المالية، هدف الكشوف المالية وكيفية إعداد وعرض الكشوف المالية	من 25 إلى 30
الفصل الخامس	الحسابات المجمعة والحسابات المدجة	شروط وكيفيات وطرق وإجراءات وإعداد ونشر الحسابات المدجة والحسابات المركبة.	من 31 إلى 36
الفصل السادس	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	من 37 إلى 40
الفصل السابع	أحكام ختامية	تاريخ دخول النظام المحاسبي حيز التنفيذ، إلغاء المخطط الوطني للمحاسبة وأحكام نشر القانون 11-07 في الجريدة الرسمية .	من 41 إلى 43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي

2- المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF):¹

جاء المرسوم في 44 مادة نصت الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق المواد (5-6-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 07-11 هذه المواد التي كانت موضوع إحالات إلى نصوص تنظيمية ما عدا المادة 24 المتعلقة بمسك محاسبة بواسطة الإعلام الآلي.

تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية وتم التركيز على فصائح المعلومة الواردة في هذه القوائم.

كما تضمن هذا المرسوم أيضا تحديد المحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للمؤسسات وخصومها وكذلك تحديد للمنتجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة.

¹ المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

3- المرسوم التنفيذي 110-09 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط و كفايات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

احتوى المرسوم على الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الكيانات وذلك عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي كما في حالة عادية (عدم إدخال الأنظمة) وكذلك إجراءات حفظ البيانات والمعطيات المحاسبية¹.

4- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها:

جاء هذا القرار بالتفصيل الشامل لموضوع المحاسبة المالية والنظام المحاسبي المالي، ويهدف إلى تحديد كفايات تطبيق أحكام المواد السابقة من المرسوم التنفيذي 156-08، كما يحتوي هذا القرار على أربعة أبواب تناولت: الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات. الباب الثاني: عرض الكشوف المالية.

الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.

الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.²

5- قرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة:

وتضمن هذا القرار تفصيل هذه الأسقف بالنسبة للنشاط التجاري الإنتاجي والحرفي وكذلك نشاط الخدمات والنشاطات الأخرى.³

6- التعلية رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي (SCF):⁴

بصدور التعلية رقم 02 بتاريخ 29 أكتوبر 2009 عن المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) المتضمنة الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)، ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي

¹ المرسوم التنفيذي 110-09 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط و كفايات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

² عمر لشهب، "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري"، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مذكرة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية و جبائية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص: 54.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

4 التعلية رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي (SCF)

ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010 بعد أن تأجل في السابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.¹

المطلب الثاني: قواعد التقييم والتسجيل حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) ومتطلبات تطبيقه:

الفرع الأول: قواعد التقييم والتسجيل حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).

1- القواعد العامة للتسجيل المحاسبي:

يتم التسجيل في الأصول، الخصوم، النواتج والأعباء عندما:

- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية.
- يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بشكل موثوق.
- تسجل النواتج المتأتية من الأنشطة العادية عندما تكون المؤسسة حولت إلى المشتري كل المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية، أي أن المؤسسة لا تتدخل في عملية التسيير والمراقبة المتعلقة بها مع إمكانية تقييم هذه النواتج بصورة موثوقة.

2- القواعد العامة للتقييم المحاسبي:

تقيم العناصر التي تعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية غير أنه يمكن إجراء مراجعة لهذه الطريقة لبعض العناصر مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية وفق شروط يحددها النظام المحاسبي المالي وإتباع طرق أخرى مثل القيمة العادلة وقيمة الإنجاز والقيمة المحينة.²

أما القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي فهي قواعد تكمل القواعد العامة.

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية:

من أجل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام والتي تتمثل في ما يلي:

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه.

- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.

¹ القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

² حسين منصوري، "فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGED، مذكرة ماستر أكاديمي، غير منشورة، جامعة

قاصدي مناهج ورقلة، 2012-2013، ص: 08-09.

- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لا سيما مصلحة الجباية.

- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.

- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.

- تحديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا.

- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة.

- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلوماتي محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات.¹

المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي (SCF).

لقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) على أساس الاحتفاظ ببعض مقومات المخطط المحاسبي الوطني، كالمبادئ العامة للمسك المحاسبي (نظام القيد المزدوج، مسك الدفاتر المحاسبية...) وجود مدونات للحسابات، وبعض أسس وقواعد التسجيل والتقييم وعرض القوائم المالية وغيرها إلا أنه يحتوي على العديد من الاختلافات والمستجدات سنتعرض لها في هذا المطلب .

يتميز النظام المحاسبي المالي من الناحية النظرية عموما إلى أربع استحداثات رئيسية و هي²:

1- الاستحداث الأولى: تقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بان تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد الحديث والدولي وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات .

¹ سفيان نعماري ، رحمة بلهادف ، "واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"، العوايق والرهانات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS يومي: 14/13 جانفي 2013، جامعة مستغانم ، ص-ص: 08-09.

² عمر لشهب ، "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري"، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2014، ص: 148، 149.

2- الاستحداث الثاني: الإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

3- الاستحداث الثالث: ينص على أن النظام المحاسبي المالي أخذ باحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

4- الاستحداث الرابع: يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلوماتي مبني على محاسبة مبسطة .

كما تشمل استحداثات أخرى هي :

1- من حيث الحسابات: من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983، بحيث تم اقتباس أغلب حساباته.

2- من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

- **المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار - تمويل:** تم اعتماد وتبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار - تمويل، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

- **المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة:** تم اعتماد المعالجة المحاسبية للضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية .

- **المعالجة المحاسبية للديون:** من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف.

المبحث الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي وتقييم بنود القوائم المالية وفقه:

إن أي نظام مهما كان يرتكز على العديد من الأركان من أجل قيامه، والنظام المحاسبي المالي (SCF) يرتكز على ستة أركان أساسية سوف نتناولها في هذا المبحث إضافة إلى دراسة تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي ركز على إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم والإدراج وسيوضح ذلك من خلال دراستها في المطلب الثالث .

المطلب الأول: تنظيم المحاسبة والحسابات المدمجة وتغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

قبل التعرض إلى تنظيم المحاسبة سنقوم بالتعرف على الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يعتبر من أهم أركان هذا النظام، حيث يمكن اعتبار الإطار التصوري أنه عبارة عن "نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي معايير فنية، وتبين طبيعة، دور وحدود المحاسبة والقوائم المالية، حيث تمثل الأهداف النهائية التي تصبوا إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكلة بطريقة جيدة".¹

الفرع الأول: تنظيم المحاسبة والحسابات المدمجة:

1- تنظيم المحاسبة: ينص الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على ما يلي:²

- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام المصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابته وعرضها وتبليغها .
- يحدد الكيان تحت مسؤوليته، الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء.
- يشترط في نظام المحاسبة المالية مسك العمليات بعملة الوطنية، أما العمليات التي تم تدويرها بعملات أجنبية فتحول إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية .
- تخضع أصول وخصوم الكيانات المعينة بهذا النظام إلى عملية جرد كما وقيمة على أساس فحص مادي وبناء على الوثائق الثبوتية، ويكون هذا الجرد مرة في السنة على الأقل، وذلك بهدف بيان وضعيتها الحقيقية.

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 23.

² مفيد عبد اللاوي، "النظام المحاسبي المالي الجديد SCF - المحاسبة المالية الإطار التصوري"، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط 1، 2008، ص ص: 63، 64.

- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع أو على أساس صاف.
- تحرر القيود المحاسبية حسب مبدأ المسمى "القيد المزدوج".
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن: المصادقية، الحفظ، وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق، كما يجز أن تلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان وفي نفس اليوم في وثيقة محاسبية واحدة.
- على كل وحدة اقتصادية مسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع وجود أحكام خاصة بالنسبة للوحدات الصغيرة جداً، وتستطيع الوحدة الاقتصادية مسك دفاتر ويوميات مساعدة حسب ما تقتضيه حاجات هذه الوحدة، ويتم تركيز التسجيلات على اليوميات المساعدة شهرياً في دفتر اليومية¹.
- يجب أن تحتفظ بالدفاتر المحاسبية والمستندات المؤيدة لها عشرة (10) سنوات.
- يمكن للوحدة الاقتصادية مسك المحاسبة بدوياً أو بواسطة نظام معلوماتي.

2- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة:

تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة، حيث أنه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات، وهذا بهدف الاستجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها والمتمثلة في الشركات الأجنبية، أما بالنسبة للحسابات المدمجة أو المركبة فهو شيء جديد في المحاسبة، ولقد عرّف النص القانوني ذلك حيث أشار إلى أن الكيانات الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن توجد بينهما روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

الفرع الثاني: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

بالنسبة لهذه القاعدة نجده يتناقض مع المخطط المحاسبي الذي كان يركز على ثبات الطرق المحاسبية، في حين نجد النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين هما:

الحالة الأولى: تغيير مفروض في إطار نص قانوني.

¹ محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص: 23.

الحالة الثانية: عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية.

وهذا الاستثناء الثاني يزيل عقدة التقيد بالتكلفة التاريخية خاصة عند الأخذ بطريقة إعادة التقييم وهذا الترخيص يعطي دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح يقتصر على تقديم معلومات نزيهة وقانونية فقط، وإنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد.¹

المطلب الثاني: الكشوفات المالية ومدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي (SCF):

الفرع الأول: الكشوفات المالية:

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام الخاصة بالحاسبة يتولى سنويا إعداد كشوف مالية، والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الكيانات الصغيرة تشتمل على ما يلي:²

1- الميزانية: تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (تحتوي على الأرصدة فقط) وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة بحيث تبرز كحد أدنى البنود الآتية في حال وجود عمليات تخصها:³

1.1- الأصول: وتتضمن ما يلي:

1.1.1- الأصول غير المتداولة: وتضم العناصر التالية :

- القيم الثابتة غير المادية.

- القيم الثابتة المادية.

- الاهتلاكات.

- القيم الثابتة المالية .

2.1.1- الأصول المتداولة (الجارية): وتضم العناصر التالية :

- المخزونات.

- أصول الضريبة .

- الزبائن و المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة .

- خزينة الأموال الإيجابية وما يعادلها.

¹ مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، محمد قوادري، "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة"، مداخلة ضمن الملتقى مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة، 2011، ص: 06.

² لجنة الصفحات الزرقاء العالمية، "النظام المحاسبي المالي SCF"، نتيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 60.

³ حكيمة مناعي، "تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص: 188.

2.1- الخصوم: وتتضمن العناصر التالية :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع .
- الخصوم غير المتداولة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خزينة الأموال السلبية وما يعادلها.
- خصوم الضريبة .
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة .

2- حسابات النتائج:

ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك تحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء، إذن فهو بيان يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ التسديد، ومن خلاله تتحدد النتيجة الصافية للسنة المالية والتي قد تكون ربحاً أو خسارة.

أما العناصر التي يجب أن يتضمنها هذا الجدول فهي كما يلي:

- حوصلة الأعباء حسب طبيعتها ويمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال.
- نواتج الأنشطة العادية .
- النواتج المالية والأعباء المالية .
- أعباء العاملين .
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة .
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الاستثمارات غير المادية.
- العناصر غير العادية .
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة .

3- جدول تدفقات أو سيولة الخزينة: يمكن إعدادها باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في الميزانية وحسابات النتائج، والهدف من جدول تدفقات الأموال هو إعطاء مستعملي

الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية¹.

4- جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

5- الجداول الملحق: يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت تلك المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية :

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية .
- الإيضاحات المتممة والضرورية للفهم الجيد لمحتوى القوائم المالية .
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك المؤسسات .
- المعلومات ذات الطابع العام التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة عادلة .

الفرع الثاني: مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي:

إن الإطار المحاسبي الجديد يحتوي على سبع مجموعات أساسية هي كما يلي:²

الصنف الأول: حسابات رأس المال.

الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة.

الصنف الثالث: حسابات المخزونات، الحسابات الجارية.

الصنف الرابع: حسابات الغير.

الصنف الخامس: حسابات المالية.

الصنف السادس: حسابات الأعباء.

الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

أما باقي الأصناف يمكن للمؤسسة استعمالها بحرية في التسيير من خلال المحاسبة التحليلية وفيما يلي عرض بعض التغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي المالي التي يمكن ملاحظتها:

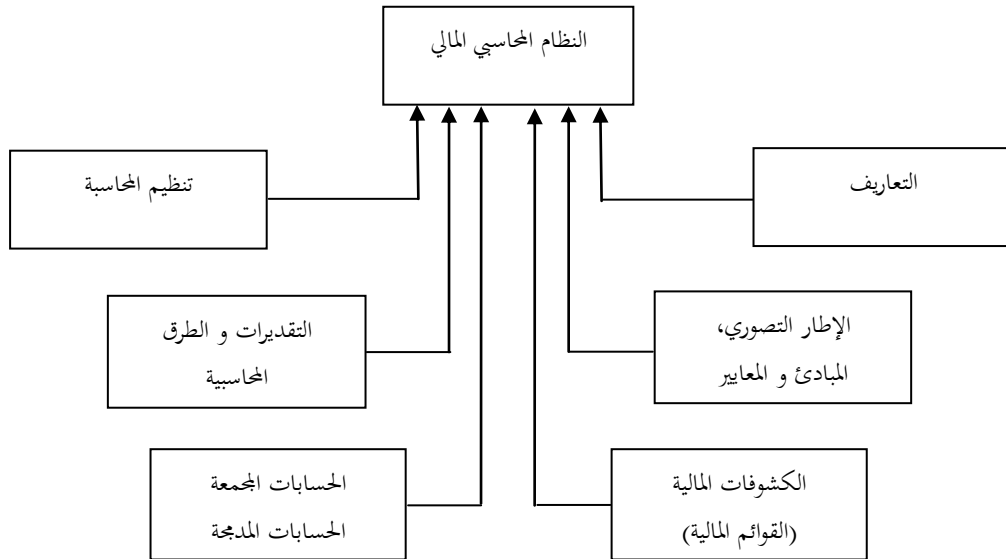
- إعادة تصنيف الحسابات والمجموعات.

¹ لجنة الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سابق، ص: 69.

² القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص: 44.

- الأموال الخاصة والديون تسجلان في الصنف الأول، حيث تسجل الأموال الخاصة في ح/10 وح/11 وما يتفرع عنها، أما القروض طويلة الأجل تسجل في ح/16 وح/17 وما يتفرع عنها.
 - إعادة تصنيف الاستثمارات مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق أين كانت تصنف إلى قيم معنوية وقيم مادية.
 - تسجيل الموردين والزبائن في حسابات الغير مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق، حيث كانت تسجل حسابات الموردين في الصنف الخامس، أما حسابات الزبائن فتسجل في الصنف الرابع.
 - أما النقديات فتسجل في الحسابات المالية وتوضع في الصنف الخامس، مقابل تسجيلها ضمن عناصر الحقوق في الصنف الرابع من خلال المخطط المحاسبي السابق.
 - تصنف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف وهذا من خلال جدول حسابات النتائج مقابل تصنيفها حسب طبيعتها فقط وفقا للمخطط المحاسبي السابق.
 - تكييف القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، وإضافة جدول تدفقات الخزينة من خلال المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات لما له من أهمية مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق.
 - تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية مقابل تسجيله ضمن عناصر حسابات النتائج في المخطط.¹
- ويمكن تلخيص مكونات النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) في المخطط التالي:

الشكل رقم (1.1): مكونات النظام المحاسبي المالي (SCF)



المصدر: مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 16-17 جانفي 2010، ص:12.

¹ محمد سامي لزعر ، مرجع سابق، ص:28.

المطلب الثالث: تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF):

لقد ركّز النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) على إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم والإدراج، حيث تركز طريقة تقييم هذه العناصر على أساس التكلفة التاريخية، في حين يتم حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم تقييم بعض البنود وفق طرق أخرى ممثلة في القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز و القيمة المحينة.

الفرع الأول: تقييم بنود الأصول.

وتتمثل في الموارد التي يسيروها الكيان بفعل أهداف ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، ومراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية توفرها هذه الأصول وتتمثل في العناصر التالية:

1- تقييم التثبيتات العينية والمعنوية: يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل إذا كان:

- من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به الكيان.

- تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة.

وتدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة وتدرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف الانطلاق في النشاط.

أما بالنسبة للتقييم اللاحق، فحسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها، يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول باعتباره أصلاً بتكلفته منقوصاً منها الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.

ويشير النظام المحاسبي المالي الجديد إلى أن المعالجة باستعمال القيمة الحقيقية لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.

2- التثبيتات المالية والضرائب المؤجلة كأصل:

1.2- التثبيتات المالية (الأصول المالية): وتتمثل في الأصول المالية غير الجارية ويتم تقييمها عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالعملية عدا الحخصص والفوائد المتوقع استلامها.

أما خلال التقييم اللاحق فسندات المساهمة والحسابات الدائمة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقاً كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية.

2.2- الضرائب المؤجلة: هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للتحويل خلال سنوات مالية مستقبلية وتسجل في الميزانية وحساب النتائج، وأثناء تقديم الحسابات تفصل الضرائب المؤجلة كأصل عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، وتحدد أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي ذو حساب التحين.

3- المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ: يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات على أساس أصول يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري أو قيد الإنتاج، أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج، أو تقديم الخدمات وتقييم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ بالتكلفة التي تشمل:

- جميع تكاليف الشراء.
- جميع تكاليف التمويل.
- المصاريف العامة والمصاريف المالية، والمصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.

الفرع الثاني: تقييم بنود الخصوم.

تتكون الخصوم من الديون الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها خروج مواد ممثلة لمنافع اقتصادية، وتصنف الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية.

1- مؤونات المخاطر والأعباء: مؤونة الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:

- عندما يكون لكيان ما التزام راهن(قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماضي.
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج الموارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.
- عندما يكون القيام بتقديم هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

2- الضرائب المؤجلة كخصم: هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع خلال سنوات مالية مستقبلية وتسجل في الميزانية وفي حسابات النتائج.

3- القروض والخصوم المالية الأخرى: يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها وبعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلفة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.¹

1 مسعود راوسي، ضيف الله الهادي، قوادري محمد، مرجع سابق، ص-ص: 7-8.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجزائري باعتبار أنه يجب على احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية من خلال وظيفة القياس وإيصال المعلومات المحاسبية والمالية، فعملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية يجب أن تتم على أساس المبادئ المحاسبية لضمان التجانس في إعداد وتقديم المعلومات سواء بالنسبة للمؤسسة لتمكينها من القيام بعملية المقارنة الدورية من سنة إلى أخرى أو لمجموع المؤسسات بهدف ضمان صحة المقارنة فيما بينها.

وما يمكن استنتاجه من خلال عرضنا للنظام المحاسبي المالي الجزائري هو :

-التزامه وتقيده التام بجميع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تغطي بصفة القبول والإجماع الدولي العام، حيث تمت الإشارة إليها صراحة .

-يعتبر الشرط الأساسي لإدراج الأصول والخصوم والنواتج والأعباء في الحسابات هو أن تكون لها قيمة يمكن تحديدها بصورة صادقة ومن المحتمل أن تعود منها أو إليها منفعة اقتصادية مستقبلية، فلم تعد ملكية الأصل شرطا لإدراجه في الحسابات .

-كقاعدة عامة تقييم عناصر الأصول والخصوم والنواتج والأعباء عند إدراجها الأولي في الحسابات وفقا لتكلفتها التاريخية إلا انه يعتمد إلى مراجعة أو إعادة التقييم وفقا للقيمة الحقيقية أو القيمة المحينة لتفادي الفوارق المحتملة بين هته القيمة والقيمة المحاسبية .

احتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري على مدونة الحسابات ذات ثلاث أرقام تشكل الإطار العام مسك المحاسبة المالية وفقه إلا انه ترك المجال لتوسيعها أو تعديلها حسب احتياجات كل مؤسسة.

-تعتبر كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحقات من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي (SCF) التي تعتمد من طرف متخذي القرار في دراسة الوضعية الآلية للمؤسسة من خلال أدائها المالي وتقييمه وهو ما سيتم التعرف عليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

يعتبر الأداء من أهم متطلبات المؤسسة والمحيط الخارجي لها، حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها و علاقاتها مع المؤسسات الأخرى، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الاقتصاد الحالي. ولقد لجأت المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام الأداء المالي كونه عملية من عمليات المراقبة المراجعة لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي، ولقد أصبح الأداء المالي عنصر فعال لنمو المؤسسة وتطورها، وفي ظل الظروف الراهنة فإن الحاجة إلى تطوير وتحسين الأداء والإنتاجية أصبح ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم، والذي يتميز بمواجهة وتحديات كبيرة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

البحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

البحث الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، السيولة والنشاط.

البحث الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربحية المردودية والمديونية .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا، إذ يتعلق بالعديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها وخاصة المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من الكثير من النقائص في أدائها عموما والمالي خصوصا، لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العلمية فقد اهتم بهذا الموضوع جميع المؤسسات بما فيهم الاقتصادية، ولقد سعت المؤسسات قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لديمومة المؤسسات و استمراريته وتحقيق أرباحها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح المفاهيم العامة حول كل من الأداء والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك التعرف على ماهية تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء الاقتصادي مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحديد درجة تنظيم الاقتصاد، وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتوصل إلى مفهوم محدد للأداء، وذلك نظرا لاختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه.

الفرع الأول: تعريف الأداء ومكوناته

1- تعريف الأداء: نجد أن هناك عدة تعريفات مختلفة للأداء سنحاول تحديد البعض منها فيما يلي:

يعرف الأداء على أنه محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها¹.

ويعرف أيضا على أنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها².

¹ رشيدة سليمان، "دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين"، دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحكومة شركات، جامعة محمد خيضر. بسكرة 2012، 2013، ص: 48.

² عبد المحسن توفيق محمد، "تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد"، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص: 3.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء على أنه: الاستخدام الأمثل للموارد المالية المادية والبشرية لتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات.

2- مكونات الأداء:

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هي الفعالية والكفاءة والإنتاجية أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل.

1.2- الفعالية: هي درجة تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدرة فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المؤسسة أكثر فعالية¹.

كما تعتبر الفعالية أداة من أدوات مراقبة التسيير وتعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة إذن فهي تعني مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها .

2.2- الكفاءة: الكفاءة مفهوم يربط بين المخرجات والمدخلات فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات تم الحكم على المؤسسة أنها ذات كفاءة².

كما أنها تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة إذن فهي تعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة، ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنئة التكاليف.

3.2- الإنتاجية: تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتبين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة، كما تعتبر مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى المخرجات، وبالتالي فهي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية معينة³.

¹ عبد المحسن توفيق محمد، "تقييم الأداء"، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص: 03.

² حمدي خشايينة، "دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية"، دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات العمومية، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية و حاكمية المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 4.

³ عبد الله قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، "مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية، الجزائر، ص: 16.

الفرع الثاني: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

1- أنواع الأداء: بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، ويمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، ومعيار الطبيعة، كل معيار على حده يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة.

1.1- حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين: الأداء الداخلي والخارجي

1.1.1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداة الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية¹:

الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الموارد المالية المتاحة.

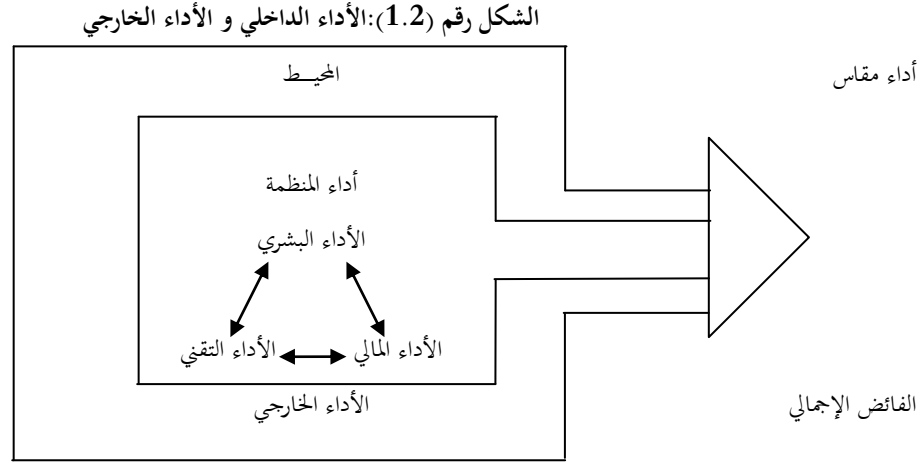
2.1.1- الأداء الخارجي:

وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، وارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار الموارد واللوامز والخدمات فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، وهذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها.²

ويتحقق هذا الأداء إذا استجابت المؤسسة للتطورات الخارجية والقدرة على سبقها ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل الموالي:

¹ جمال الدين محمد مرسي، "الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 23.

² علي شيتور، "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكر EGTB، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 43.



المصدر: تالي رزقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، ص: 06 .

2.1- حسب معيار الشمولية: وينقسم إلى :

1.2.1- الأداء الكلي: ويتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

2.2.1- الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى تكاليف ممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى وتحقيق مجموعة أهداف الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة¹.

3.1- حسب المعيار الوظيفي: وينقسم إلى:²

1.3.1- أداء الوظيفة المالية: ويتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة.

2.3.1- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية بمثلتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه.

3.3.1- أداء وظيفة الأفراد: يعتبر وجود المؤسسة و استمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقاءها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

¹ رزقة تالي، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED، مذكرة ماستر علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي العقيد آلي محمد اولحاج، البويرة، 2011-2012، ص: 7.

² عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس و تقييم" مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص: 35.

4.3.1- أداء وظيفة التمويل: يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلال عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة، وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين، إضافة إلى أداء وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

4.1- الأداء حسب معيار الطبيعة: وينقسم إلى ¹:

2.2.1- الأداء الاقتصادي: ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم النواتج وتدئنة استخدام مواردها.

2.4.1- الأداء الاجتماعي: إن الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها أفراد المؤسسات، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى خاصة الاقتصادية، وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

3.4.1- الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حدثت أثناء عملية التخطيط أهدافاً تكنولوجية، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافاً إستراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.

3.4.1- الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسيلة لتحقيق أهدافها الأخرى.

2- العوامل المؤثرة في الأداء:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي ²:

1.2- مجموعة العوامل البشرية:

إن الدراسات التي قامت حول سلوك الفرد لتحديد هذه العوامل المؤثرة على الأداء كانت تدور حول مدى توظيف الفرد لقدراته الفكرية والجسمية لأداء العمل من أجل إشباع رغباته.

2.2- مجموعة العوامل التنظيمية:

يرى روبرت روجيس أن الهيكل التنظيمي هو أحد الوسائل التي تبين أسلوب التنظيم المعتمد عليه في الوحدة الإنتاجية، والذي يعمل على تنسيق عمل الأفراد مع بعضهم البعض، وبفاعلية لتحقيق أعلى مستويات

¹ على شيتور، مرجع سابق، ص: 46-47.

² نورة مرادي، "دور تدريب موارد البشرية في تحسين أداء البنوك التجارية"، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص: 76-77.

الأداء وتحديد الأهداف المقصودة، كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء تنحصر في خمسة عوامل أخرى وهي: غياب الأهداف المحددة، عدم المشاركة في الإدارة، اختلاف مستويات الأداء، مشكلات الرضا الوظيفي، التسبب الإداري.

المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

تهتم المؤسسات والشركات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبيل والحل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية، فهو من بين المقومات والدعائم الرئيسية للشركة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سلفاً.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهدافه وأهميته .

1-تعريف الأداء المالي :

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.¹ كما يعرف أيضاً بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير، من أجل تشكيل الثروة كما يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.² مما سبق فإن الأداء المالي هو:

– أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشراكة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها.

–أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض، ومشكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.

¹ احمد قايد نور الدين و آخرون، "النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة الوادي، 2015، ص:10.

² رشيد محامدية، "دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين"، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 33.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد، بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل من سابقه.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.
- وتعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية وفعالية.

2- أهمية وأهداف الأداء المالي :

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات، ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.
- وكما تتضح أهميته أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات، وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها المالية وتقييم مستويات أدائها، وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح، والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقا لأهدافها العامة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.
- و من جهة أخرى يمكن للأداء المالي أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية¹:
- 1- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته ، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية.
 - 2- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.
- أما أهداف الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة تتمثل فيما يلي:

- **نمو المؤسسة :** يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاح إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان ، الأردن، 2010، ص ص: 46-47.

تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمار، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.¹

توازن الهيكل المالي:

يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين، وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دوراً هاماً في التخصيص الأمثل للموارد المالية.²

- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
- يساهم في توفير السيولة والسير المالي للمؤسسة.
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم السير المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.³
- تحقيق الربحية والمردودية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

1- الهيكل المالي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل معه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.

2- المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار المناسب وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وعملياتها ونشاطها مع ارتباطها بالأداء، أما اتخاذ القرارات فيكون بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

¹ حمدي خشاينبة، مرجع سابق، ص: 17.

² رزقة تالي، مرجع سابق، ص: 19.

³ أيمن الشطي، عامر شقر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان، ص: 154.

3-الحجم:

يقصد به تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أنه بزيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية¹.

4-التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك لان التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركات، ولا بد للشركات أن تتكيف مع التكنولوجيا واستيعابها، كما تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، أو اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة...

5- السياسة والقانون:

تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، والقرارات.²

¹ علي شيتور، مرجع سابق، ص ص: 53-54

² عادل العش، مرجع سابق، ص: 27.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة إلا انه لا يمكنها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وحيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها و خاصة أدائها المالي وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي ومصادر معلوماته

1- مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعتبر تقييم الأداء المالي جزء من العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة.¹ ويعرف أيضا على انه حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي بالغة الأهمية ذلك لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال القياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية .
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.²

2- مصادر معلومات تقييم الأداء المالي: وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية:

1.2- المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وتنقسم إلى قسمين من المعلومات.³

1.1.2- المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

¹ سميحة سعادة، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة"، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص: 6.

² عصام عباسي، "تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات"، مذكرة ماستر علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص: 61.

³ رزيقة تالي، مرجع سابق، ص: 22، 21.

2.1.2- المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات، وهذا النوع المعلومات عموماً تتحصل عليها المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات الاقتصادية المتخصصة، الانترنت....

2.2- المصادر الداخلية :

وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق، فتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى .

أما جدول حسابات النتائج فهو وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دورياً ولقد وضع هذا الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات وهي:

- الهامش الإجمالي يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط: مبيعات البضاعة وتكلفة البضاعة المباعة.

- القيمة المضافة: تعد مفهوماً اقتصادياً أكثر منه محاسبياً يعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية .

- نتيجة الاستغلال: تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة .

- نتيجة خارج الاستغلال: تنتج عن الفارق بين نواتج خارج الاستغلال ومصارف خارج الاستغلال.

- نتيجة الدورة : هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

أما الملاحق فهي وثيقة تنشئها المؤسسة هدفها الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج.¹

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

1- مراحل تقييم الأداء المالي: ويمكن حصرها في أربعة مراحل أساسية وهي²:

1.1- جمع المعلومات الضرورية: تعد المعلومات مورداً من الموارد الأساسية في عملية التقييم بمختلف مستوياته

فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرارات دون توفر المعلومات ولا يمكن أن

¹ عصام عباسي، مرجع سابق، ص: 24.

² عادل عشي، مرجع سابق، ص: 30-31.

تكون رقابة دون معلومات وتتم عملية جمع المعلومات عن طريق ثلاث مصادر: الملاحظة الشخصية، التقارير الشفوية و التقارير الكتابية.

2.1- قياس الأداء الفعلي: من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة.

3.1- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب: بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في مقارنة أدائها الفعلي بالأداء المرغوب وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير .

4.1- دراسة الانحراف وإصدار الحكم: إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط وهي: انحراف موجب، انحراف سلبي وانحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة ،أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة.

2- الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي:

هناك مجموعة من الأطراف تقوم أو تطلب تقييم الأداء المالي وذلك لاستعماله في أغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة ومن هذه الأطراف نذكر ما يلي :¹

1.2- المستثمرون: يهتم المساهم كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر، القيمة المضافة والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، ومن خلال تلك الجوانب يتخذ قراره بشأن الاحتفاظ أو التخلي عن الأسهم التي يمتلكها .

2.2- إدارة المؤسسة: يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي تظهر مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

3.2- الموردون: يمنح الموردون آجالا لاستفاء حقوقهم، لكن قبل ذلك يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية والمركز المالي.

4.2- العملاء: من خلال المعلومات التي ينشرها الموردون يمكن للعملاء معرفة إذا كانت الآجال ملائمة وتناسب وضعياتهم.

5.2- الهيئات الحكومية: إن اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي يكون لدواعي رقابية وضريبية بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل مراقبة الأسعار، إحصاء النشاطات....

¹ سميحة سعادة، مرجع سابق، ص: 78.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، السيولة والنشاط.

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي، السيولة والنشاط من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، ذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة، وستتطرق إلى هذه المؤشرات في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي من أهم معايير تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية كونه هدف مالي تسعى باستمرار الوظيفة المالية لبلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لان العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها.

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي وأهدافه

1- تعريف التوازن المالي: هو هدف مالي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، حيث يمثل التوازن المالي في لحظة معينة بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به خلال الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها¹.

وعليه فان التوازن المالي يفترض بان الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات الطبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة وبالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير².

2- أهداف التوازن المالي: يهدف تحقيق التوازن المالي إلى ما يلي:

- يساهم في توفير السيولة والسير المالي للمؤسسة .
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم السير المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة تجاه الغير³.

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص: 38.

² شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، دار زهران ، عمان ، 2013، ص: 118.

³ رزينة تالي ، مرجع سابق، ص: 19.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

هناك ثلاث نسب تستعمل للتوازن المالي وتتمثل في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة .

1- رأس المال العامل:

1.1- تعريف رأس المال العامل: ويمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف على انه الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أي انه الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة ويحسب بالعلاقة التالية: ¹

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الاجل}$$

2.1- أنواع رأس المال العامل: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2.1- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال الشركة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، وتشمل مجموعة الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية ² :

$$\text{رأس مال عامل إجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

2.2.1- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب

بالعلاقة التالية: ³

$$\text{رأس مال عامل خاص} = \text{الأصول الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

3.2.1- رأس المال العامل الأجنبي : وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج

لتمويل نشاطاتها ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

¹ شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، مرجع سابق، ص: 118.

² علي شيتور، مرجع سابق، ص: 62.

³ رشيدة سليمان، مرجع سابق، ص: 62.

2- احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على انه رأس المال الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في ذلك التاريخ، كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تعط من طرف الموارد الدورية وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية :

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم غير الجاهزة} - \text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}$$

3- **الخزينة:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا وهي ذات درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب كما يلي¹:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال عامل} - \text{احتياجات رأس المال}$$

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة.

تولي المؤسسات اهتماما كبيرا بعملية السيولة النقدية بها، نظرا لان البنوك والموردين وكل الجهات المقرضة أصبحت تركز على دراسة الأداء المالي للمؤسسة ودرجة سيولتها النقدية قبل منح القروض أو الائتمان وينصب كل اهتمامها على مدى مقدرة الأصول المتداولة خاصة النقدية على تغطية التزاماتها، وسنتعرض في هذا المطلب إلى تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات السيولة.

¹ شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، مرجع سابق، ص: 120، 121.

الفرع الأول: تعريف السيولة وأهميتها.

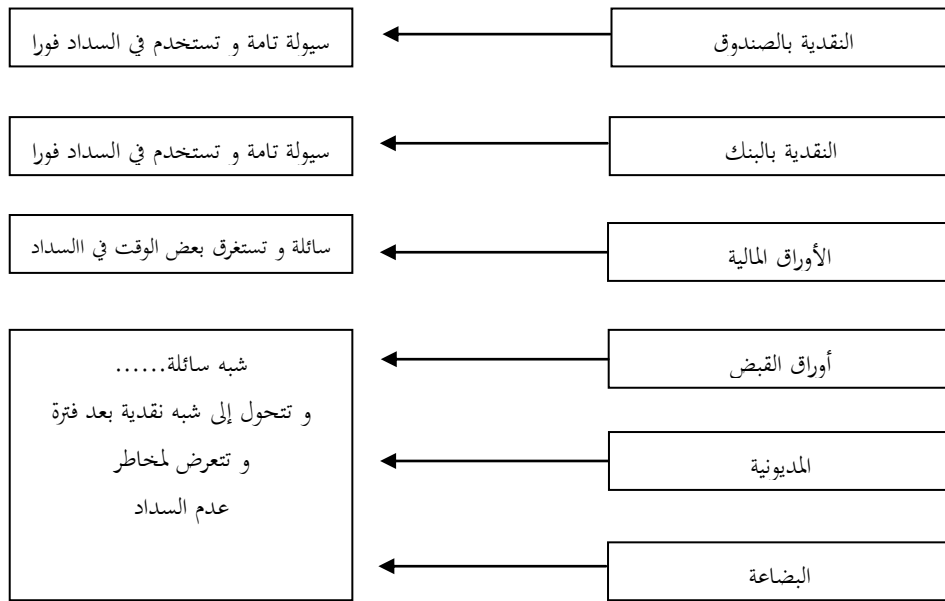
1- تعريف السيولة:

يقصد بالسيولة في المؤسسة أن تكون المؤسسة قادرة على سداد الالتزامات المطلوبة منها في الأجل القصير في ميعاد استحقاقها دون أن تتحمل أي خسارة، ولذلك فإن مستوى أو درجة السيولة في المؤسسة تتوقف إلى حد كبير على ما يتوفر لديها من استثمارات سائلة كالنقدية الموجودة في الصندوق، أو لدى البنوك التي تتعامل معها المؤسسة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول أن مفهوم السيولة في المؤسسة يرتبط بعاملين هما:

- قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها في التاريخ المحدد لها دون تأخير .
 - أن يتم وفاء المنظمة بالتزاماتها دون أن تتحمل أي خسارة، وذلك لأنه من الممكن أن تضطر إلى السداد عن طريق تدبير النقدية من بيع جزء من أصولها وهذا يعرضها إلى الخسائر.¹
- يمكن توضيح درجة السيولة في الأصول المتداولة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2.2): درجة السيولة في الأصول المتداولة



المصدر: خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعادة الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة.

¹ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستشارات الإدارية، "الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لإغراض التخطيط و الرقابة"، 2014، ص:49، ص:50.

2- أهمية السيولة:

تنبع أهمية السيولة بأنها تمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة الداخلية، وكذلك الأطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم، أي أن هناك كثير من الشركات الراجعة إلا أنها تعاني من مشاكل في السيولة، بحيث أن هذه الشركات لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كاملة في مواعيد استحقاقها، وإن استمرار مثل هذه المشاكل يمكن أن يؤدي إلى اختفاء هذه الشركات من دنيا الأعمال لذا فإن الهدف الرئيسي للسيولة هو دور المدافع عن تأمين بقاء واستمرار الشركات في الأجل الطويل¹.

ومما لا شك فيه أن توفر السيولة تحقق العديد من المزايا للمؤسسة من بينها:²

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقترضيه، فالمتعاملين تضمن لهم السيولة لتسديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة، والمقترضين تضمن لهم تسديد أقساط الدين والفوائد.
- الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفادي خطر الإفلاس.
- مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، دفع الضرائب والرسوم، شراء المواد واللوازم.
- مواجهة الانحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية.
- مواجهة الأزمات عند وقوعها.
- إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس السيولة في المؤسسة .

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن لإدارة المؤسسة استخدامها في قياس السيولة ومن أهمها:

- 1- **نسبة التداول:** وتسمى أيضا نسبة السيولة العامة، وهي تعمل على قياس سيولة المؤسسة من خلال إظهار درجة تغطية الأصول المتداولة في المؤسسة للمطلوبات المتداولة (الخصوم) فيها، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأس مال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة و عليها تدرك ذلك.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص:63.

² رزقة تالي ، مرجع سابق، ص:45.

³ نعيم نمر داوود، "التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL"، دار البداية ،عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص:108.

2- نسبة السيولة السريعة : و تسمى أيضا السيولة المختصرة وتستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من البضاعة، وتعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة وتحسب كما يلي :¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3- نسبة السيولة النقدية: وتسمى أيضا نسبة السيولة الفورية، وتعتبر من المؤشرات المستخدمة في قياس درجة السيولة في المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دقة من المعيارين السابقين حيث يستخدم فقط العناصر السائلة سيولة تامة، ولا يأخذ الأصول المتداولة الأخرى في الحسبان كما هو موضوع بالمعادلة التالية:²

$$\text{السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات النشاط.

غالبا ما يستخدم هذه النوع من المؤشرات في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها المؤسسة في إدارة أصولها و مخزونات من البضاعة، وكذلك مقدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها.

الفرع الأول: نسب النشاط واستخداماتها.

ويطلق عليها أيضا نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن.

وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع التركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنيين وموجودات ثابتة وتعمل على الكشف على أي خلل قد يطرأ على التوازن.³

¹ مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة و التحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص:314.

² خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، مرجع سابق، ص:62.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص:316.317.

مما سبق فإن نسب النشاط تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹

الفرع الثاني: أهم نسب النشاط.

1- معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال كما يلي²:

$$\text{في المؤسسات التجارية} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{في المؤسسات الصناعية} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلاً على سهولة انسياب المخزون.

2- معدل دوران الأصول المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها، وتعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية³:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3- معدل دوران الزبائن: تمثل هذه المدة المتوسطة للبيع الأجل أو متوسط تحصيل الزبائن وأوراق القبض ويمكن أن تحسب من خلال العلاقة:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \frac{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}{\text{إجمالي الأصول}}$$

4- نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{نسبة المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 36.

² عصام عباسي، مرجع سابق، ص: 67.

³ أيمن شطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص: 160.

⁴ رشيد محامدية، مرجع سابق، ص: 41.

5- معدل دوران الموجودات الثابتة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربحية المردودية والمديونية .

إن الهدف الأساسي لأي مؤسسة هو تحقيق الأرباح، وحتى تضمن ذلك يجب تقييم أدائها ماليا من خلال نسب ربحيتها وكذا مردوديتها، وذلك لضمان استمراريته وحتى تتجنب مخاطر الاقتراض فيجب أن تكون على دراية بنسب مديونيتها، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربحية.

إذا كانت درجة السيولة في المؤسسة يتم قياسها باستخدام البيانات الخاصة بالأصول والخصوم الواردة في قائمة المركز المالي للمنظمة، فإن قياس الربحية يتم باستخدام البيانات الواردة في قائمة الدخل، وقائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية للمنظمة وهي تعبر مكلمة لقائمة المركز المالي، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الربحية والمؤشرات التي تقيسها.

الفرع الأول: تعريف الربحية.

تعرف على أنّها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.

كما يمكن تعريفها أنّها نسبة أحد عناصر القائمة حسابات النتائج إلى رقم الأعمال التي تتجسد في الأرصدة الوسيطة للتسيير¹.

وتعرف أيضا أنّها التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة، والتي تهمّ جهات متعددة وفئات مختلفة (أمالك المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال... الخ) وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد و يرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات².

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية حيث:

1 دلال خديري، "دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص: 23، 22.

2 عبد اللطيف مصيطفي، "عبد القادر مراد، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2013، ص: 35.

يعبر الربح عن مقدار التغير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، أما محاسبيا فهو يعبر عن الفرق بين الدخل والمصروفات التي تكبدها خلال فترة معينة، أي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، بينما الربحية تعبر عن الربح الكافي من كل دينار من رقم الأعمال.

الفرع الثاني: نسب قياس الربحية.

وتشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة، وإدارة القروض وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية ويمكن قياسها من خلال النسب التالية.

1- معدل العائد على حقوق الملكية: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في الشركة ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشر ايجابيا، و جدير بالذكر أن هذا المعدل يجب أن لا ينخفض عن مستوى سعر الفائدة في السوق، حيث يعتبر هذا المؤشر سلبيا، ويكون عندها من الأفضل إيداع هذه الأموال المستثمرة في المؤسسة في البنوك أو لدى المستثمر في الآخرين.¹

2- معدل العائد إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى الدخل المحقق من إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة وتحسب كما يلي²:

$$\text{العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأرباح المحققة للتوزيع}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3- نسبة العائد على الاستثمار: تقيس هذه النسبة العائد على رأس مال المستثمر وتحسب كما يلي³:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس مال المستثمر}}$$

1 نعيم نمر داوود، مرجع سابق ، ص: 111

2رشيد محامدية،مرجع سابق، ص ص: 42.43

3 مركز الخبرات المهنية للإدارة ، "المنهاج التدريبي المتكاملة"،ص:20.

4- نسبة الربحية على المبيعات: وهذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات ويمكن حسابها كما يلي¹:

$$\text{نسبة الربحية على المبيعات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

5- نسبة هامش الربح: ونعني بها نسبة الربح المتحقق من المبيعات وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبرت مؤشر إيجابيا على الاستثمار ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{المبيعات}}$$

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشر المردودية.

تعتبر المردودية معيارا مهما لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعتبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقّقها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.

الفرع الأول: مفهوم المردودية

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها، وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، كما أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السلبات والقرارات التي اتخذها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي، وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة².

إذن المردودية قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء والتأقلم والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر. وهناك ثلاثة أنواع من المردودية وهي:

- المردودية التجارية: وهي التي يعبر عنها بالنسبة لرقم الأعمال وعموما بالنسبة للنشاط.
- المردودية الاقتصادية: وهي التي يعبر عنها بالنسبة للوسائل الاقتصادية أي الأصول.
- المردودية المالية: وهي التي يعبر عنها بالنسبة للوسائل المالية أي الخصوم.

1 نعيم نمر داوود، مرجع سابق: ص: 115.

2 علي شيتور، مرجع سابق، ص: 60.

الفرع الثاني مؤشرات قياس المردودية.

نسبة المردودية التجارية : ويطلق عليها في بعض الأحيان اسم مردودية النشاط، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء البيعي للمؤسسة، وتتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو الهامش التجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم بقيمة وحول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة.

تقيس هذه النسبة مدة كفاءة الأصول الثابتة حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي 2 دينار من المبيعات، وكلما كانت الأصول غير مستعملة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئاً عليها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نسبة نتيجة دورة الصافية}}{\text{اصول الثابتة}}$$

1- نسبة المردودية المالية : تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة، أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة، وتسمى أيضاً معدل العائد على الأصول الخاضعة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

2- نسبة المردودية الاقتصادية: وهي العلاقة بين نتيجة الاستغلال وأصول المؤسسة، فالمردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسيين هما: الربحية ومعدل دوران الأصول، وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص: 52.53

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشر المديونية.

إن اعتماد المؤسسات على الاقتراض في تمويل استثماراتها يعرضها إلى عدة مخاطر، لذلك تسعى المؤسسات التي تقيم أداؤها المالي من خلال نسب المديونية وذلك لتفادي تلك المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم المديونية:

يطلق عليها أيضا اسم الرفع المالي، وتقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسات في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وهذا ويؤلي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه النسب لأهميتها الخاصة لهم. فزيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة، وإن كانت تؤدي إلى تحسين العائد على حقوق المالكين، إلا أنها تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين التي يخلفها التوسع في الاقتراض، الأمر الذي يثير قلق الدائنين عن تقديم المزيد من القروض أن استمرت المؤسسة بالتوسع في هذا الاتجاه ويمكن تناول المردودية من جانبين وهما:

الأول: يركز على العلاقة النسبية بين الدين من جانب، والموجودات وحقوق المالكين من جانب آخر.

الثاني: يركز على قدرة المؤسسة على خدمة دينها، أي مدى قدرتها على تغطية ديونها.¹

الفرع الثاني: نسب المديونية.

وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على سداد دينها.

1- نسبة الاستقلالية المالية: لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5، أي لا تمثل الأموال الخاصة 50 % من مجموع الخصوم ولا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة من أكثر من 50 % من الديون.²

2- نسبة قابلية التسديد: تقيس هذه النسبة مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية:

1 مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 130.

2 علي شيتور، مرجع سابق، ص: 58.

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- إذا كانت هذه النسبة اقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حال طلبها.
- إذا كانت هذه النسبة اقل من 0.5 (اقل من الواحد) ، ومعنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50 % من مجموع أصولها وبالتالي فان أكثر من 50 % من أصول المؤسسة ممولة بالديون¹.

1 علي شيتور، مرجع سابق ، ص: 58.

خلاصة الفصل :

بعد دراستنا لأداء المالي يمكن القول انه وسيلة تعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والأجل القصير ، كما انه أداة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة حيث يقدم لنا نظاما متكاملا، كما انه بعد تعرضنا لأهم الأدوات في تقييم الأداء المالي تبين لنا أهميتها فعلى المقيم المالي قراءتها قراءة صحيحة، وهذا من اجل إعطاء صورة أدق من واقع المؤسسة كونها تعتبر مرآة عاكسة للوضع المالية للمؤسسة.

تمهيد

تطرقنا في الفصلين السابقين من هذا البحث إلى العديد من الجوانب النظرية للنظام المحاسبي المالي والأداء المالي، وحتى تكون دراستنا واقعية ارتأينا أن ندعمها بدراسة ميدانية، حيث سنحاول في هذا الفصل التطبيقي عرض أهم المفاهيم المحاسبية المتبناة في النظام المحاسبي المالي المتوقع أن تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إجراء دراسة ميدانية عن طريق عرض وتحليل نتائج الاستبيان لمعرفة آراء مختلف المهتمين بالمحاسبة من أكاديميين و مهنيين، والطريقة والإجراءات التي تم بها إعداد الاستبيان، وفي الأخير سوف نتطرق إلى تحليل الاستبيان، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالاتي:

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: وصف وتحليل البيانات الشخصية للعينة المدروسة.

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان.

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

نتناول في هذا المبحث تحديد المنهج العلمي المناسب لدراستنا الميدانية وفقا لطبيعة موضوع بحثنا، كما سوف نحدد الأدوات المستعملة والمساعدة على إتباع المنهج المختار، بالإضافة إلى مجال الدراسة المنجزة وأخيرا اختبار صحتنا الاستبيان.

المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة.

الفرع الأول: منهج الدراسة والأدوات المستعملة فيه.

1- تحديد منهج الدراسة الميدانية:

يمثل المنهج في الدراسة الميدانية، الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، فالمنهج إذن يسهل البحث ويسمح بالكشف على الحقائق العلمية وتحديد الأسباب والنتائج المترتبة عنها، وباعتبار موضوعنا يدور حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية فسوف نعتمد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها، ومن ثمة تحديد النتائج المتوصل إليها.

2- الأدوات المستعملة:

بعد اختيارنا لمنهج الدراسة المتبع يطرح أمامنا مشكل الأدوات المستعملة في جمع البيانات والمعلومات، ونظرا لارتباط موضوع بحثنا بدراسة تحليلية وجمع آراء أفراد المجتمع المدروس فقد اعتمدنا على أسلوب ملء استمارة الاستبيان، وتوزيعها على عينة الدراسة وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر جميع المعلومات اللازمة في البحث، ومن ثمة تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) واستخدام المقاييس الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وحدودها:

تم حصر مجتمع الدراسة في فئة الأكاديميين المتمثلة في أساتذة الجامعة وفئة المهنيين التي تتمثل في خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، إضافة إلى مسيري أو مديري المؤسسات بحكم خبرتهم في المجال المحاسبي.

لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع الاستمارة، حيث قمنا بتوزيع 45 استمارة شملت أكاديميين ومهنيين وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3): الإحصاءات الخاصة باستمارة الاستبيان

النسبة %	التكرار	البيان
100	45	الاستمارات الموزعة
86.67	39	الاستمارات المسترجعة
13.33	06	الاستمارات الغير مسترجعة
4.44	02	الاستمارات الملغاة
82.22	37	الاستمارات الصالحة لاستعمال

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة بلغ 45 استمارة، منها 39 استمارة تم استرجاعها وهو ما يمثل 86.67 % من حجم العينة المختارة، في حين لم يتم استرجاع 06 استمارات أي بنسبة 13.33 % من العدد الإجمالي رغم استفسارنا المستمر عن مصير الاستمارة، وبعد تفحصنا للاستمارات المسترجعة تبين لنا عدم صلاحية 02 منها أي بنسبة 4.44 %، من مجموع الاستمارات المسترجعة بسبب التناقض في الأجوبة ليصبح بذلك العدد النهائي للاستمارات الصالحة للاستعمال 37 استمارة أي بمعدل 82.22 % من مجموع الاستمارات المسترجعة.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان و اختبار صدقه و ثباته

الفرع الأول: هيكل الاستبيان

تم إعداد الاستبانة التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية وأداة جمع البيانات المرتبة بشكل مخطط ومهيكل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابة المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الاستبانة وتداخلها، وكذا طريقة عرضها من أجل ضمان صلاحيتها. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبيان بعد عرض البيانات الشخصية إلى 03 محاور رئيسية، يتضمن المحور الأول تطبيق النظام المحاسبي المالي، وفي المحور الثاني أدرجنا الأسئلة الخاصة بالأداء المالي و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية، أما المحور الثالث فقد خصصناه لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

تشكل قائمة الاستبيان من 30 سؤالاً يمكن أن نقسمها حسب موضوعها إلى:

المحور الأول: من السؤال 01 الى السؤال 1، كانت أسئلته حول النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني: من السؤال 01 الى السؤال 12، كانت أسئلته حول الأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية.

المحور الثالث: من السؤال 01 الى السؤال 08، كانت أسئلته حول كيفية تأثير النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

الفرع الثاني: اختبار صدق و ثبات الاستبيان

1- اختبار سلامة الاستبيان

بغية التأكد من صلاحية الاستبيان للدراسة تم إخضاعه قبل توزيعه لعملية التحكيم من قبل مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة، وقد تمت مناقشة مدى دقة وشمولية الأسئلة وكذا منهجية تصميم الاستبيان مع هؤلاء المختصين وبناء على تلك الملاحظات والتوجيهات المقدمة قمنا بمحاولة تدارك مختلف النقائص وتمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

2- اختبار صدق و ثبات الاستبيان

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس و عدم تناقضه مع نفسه أي انه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة و قد استخدمنا معامل الثبات لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد، كلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات وللتأكد من صدق الاستبيان وقدرته على تحقيق الهدف من ورائه، استخدمنا معامل الثبات ALPF CRONBACH استخدمنا معامل الثبات ومعامل الصدق كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2.3):توزيع معامل الثبات

معامل الصدق	معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات	مخاور الاستبيان
0.914	0.836	30	مجموع المخاور

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

من خلال الجدول نجد أن المعامل المقابل للدراسة هو 0.836 ما يدل على مستوى لا بأس به من ثبات أداة القياس، فمعامل ALPHA CRONBACH ينحصر عادة بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال يطمئن إلى صدق أداة الدراسة .

المبحث الثاني: وصف وتحليل البيانات الشخصية للعينة المدروسة.

سنحاول من خلال الاستبيان المتحصل عليه وصف و تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة وذلك بعد التعرف على الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل النتائج.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل النتائج

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفرغها في كل من برنامج EXEL وبرنامج SPSS وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر و تسهيل عمليتي الملاحظة والتحليل.

ومن بين الأساليب التي اعتمدناها في تحليلنا نجد: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية .

1- التكرارات و النسب المئوية:

بغية التفرقة بين فئات العينة، بناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها، ومعرفة توجهات إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد هذين الأسلوبين في كافة محاور الاستبيان.

2- المتوسط الحسابي:

باعتباره احد مقاييس النزعة المركزية تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارات المحاور الثلاثة و المتوسط الحسابي الإجمالي لكل المحاور .

3- الانحرافات المعيارية :

لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم احتساب الانحراف المعياري لكل عبارة من المحاور الثلاثة والانحراف الإجمالي لكل محور .

تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد العينة ويسهل على الطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3.3): مقياس ليكارت ذي الثلاث درجات

3	2	1
موافق	محايد	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالبة

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي كما يلي:

الجدول رقم (4.3): معايير تحديد اتجاه الإجابة

الرأي	غير موافق	محايد	موافق
الوسط الحسابي	من 10 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.33	من 2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: تحليل البيانات الشخصية للعينة

نتناول في هذا المطلب تحليل نتائج الجزء المشترك بين محاور الاستبيان والمتمثل في تحديد الخصائص البيانات الشخصية للعينة المدروسة .

1- الجنس: بعد تفريغ محتوى الاستبيانات نحصل على الجدول الآتي:

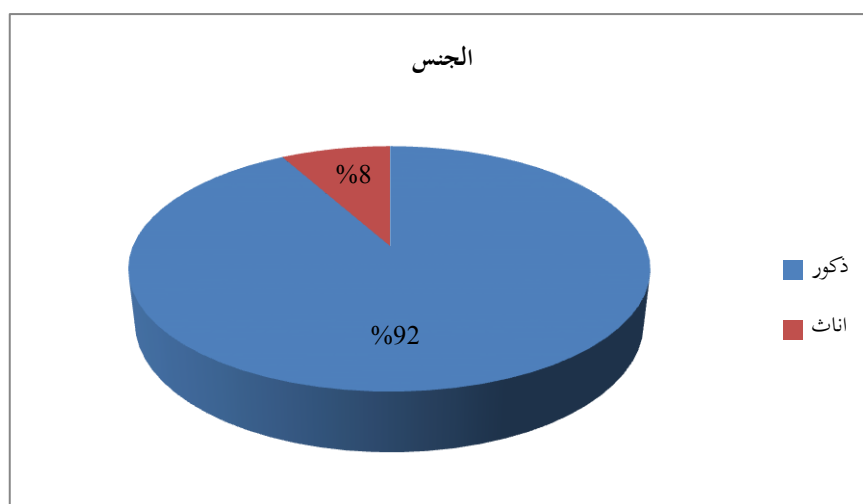
الجدول رقم (5.3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

البيان	التكرار	النسبة %
الذكور	34	91.90
الإناث	3	8.10
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (1.3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكبر بكثير من نسبة مشاركة الإناث كونهم يمثلون 91.90 %، أي 34 ذكراً، بينما الإناث يمثلن 8.10 % أي 3 إناث، وهذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية، كما ينبغي الإشارة إلى أن كل المستجوبات يزولن وظيفة التدريس الجامعي.

2 - العمر: يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

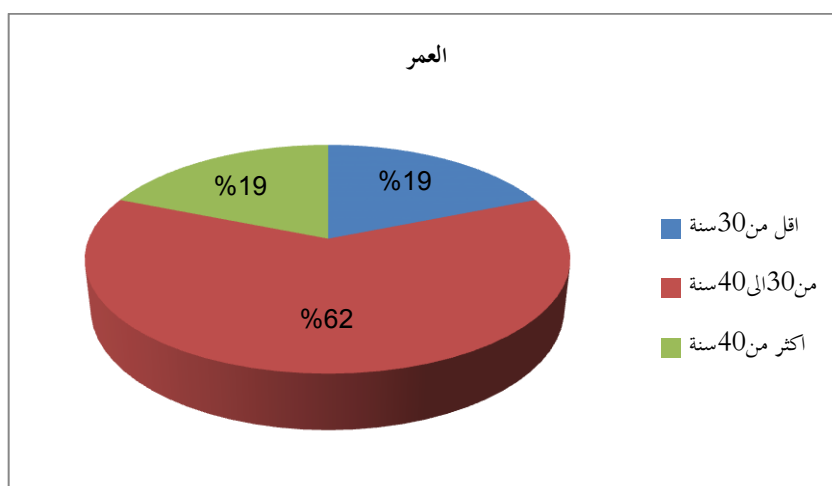
الجدول رقم (6.3): توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة %	التكرار	الفئة العمرية
18.91	7	أقل من 30
62.17	23	من 30 إلى 40
18.91	7	أكثر من 40
100	37	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2.3): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- نسبة المشاركة من فئة (أقل من 30) هي 18.91 % وهو ما يعادل 07 أفراد من إجمالي العينة المدروسة.
 - نسبة المشاركة من فئة (من 30 إلى 40) هي 62.17 % وهو ما يعادل 23 فردا من إجمالي العينة المدروسة.
 - نسبة المشاركة من فئة (أكبر من 40) هي 18.91 %، وهو ما يعادل 7 أفراد من إجمالي العينة المدروسة.
- مما سبق يتبين أن الفئة الأكثر مشاركة هي الفئة التي تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة.

3- المؤهل العلمي: قصد معرفة المستوى التعليمي لأفراد العينة قمنا بتصنيفهم حسب المؤهل العلمي المتحصل عليه وذلك حسب ما يوضحه الجدول أدناه :

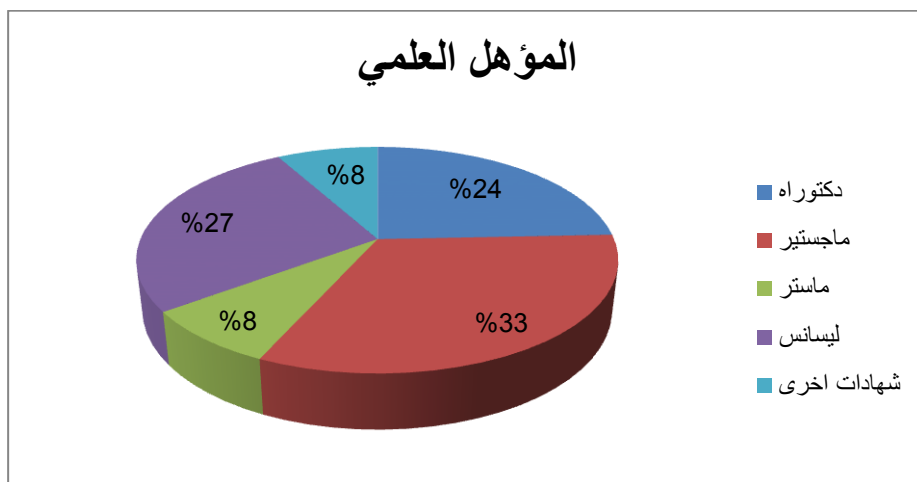
الجدول (7.3): توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دكتوراه	9	24.35
ماجستير	12	32.43
ماستر	3	8.10
ليسانس	10	27.02
أخرى مهنية	3	8.10
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3.3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أكبر نسبة بلغت 32.43 % أي ما يعادل 12 فردا من مجموع أفراد العينة ، وقد تركزت هذه النسبة على حاملي شهادة الماجستير ، لتليها الفئة الثانية من حاملي شهادة الدكتوراه نسبة 24.35 % أي ما يعادل 9 أفراد ، وتعتبر هذه النسبة من أكبر النسب كون الأفراد المتمثلين لهم يجمعون بينوظيفتين التدريس الجامعي ومهنة المحاسبة، ثم تليها الفئة الثالثة لحملة شهادة الليسانس بنسبة 27.02 % ، أي ما يعادل 10 أفراد ، علما إنها تمثل الفئة الممتحنة لمهنة المحاسبة فقط باعتبار شهادة الليسانس المؤهل المطلوب بالامتحان مهنة المحاسبة، أما اقل نسبة فتمثلت في فئة حاملي شهادة الماستر والشهادات الأخرى (معاهد ،

تكوين...) بنسبة 8.10 % أي ما يعادل 3 أفراد لكل منهما وذلك كون شهادة الماستر تعتبر شهادة حديثة

استحداث مع نظام LMD.

4- التخصص العلمي: من اجل معرفة التخصص العلمي لأفراد العينة قمنا بتصنيفهم حسب تخصصها كما

يوضحه الجدول التالي:

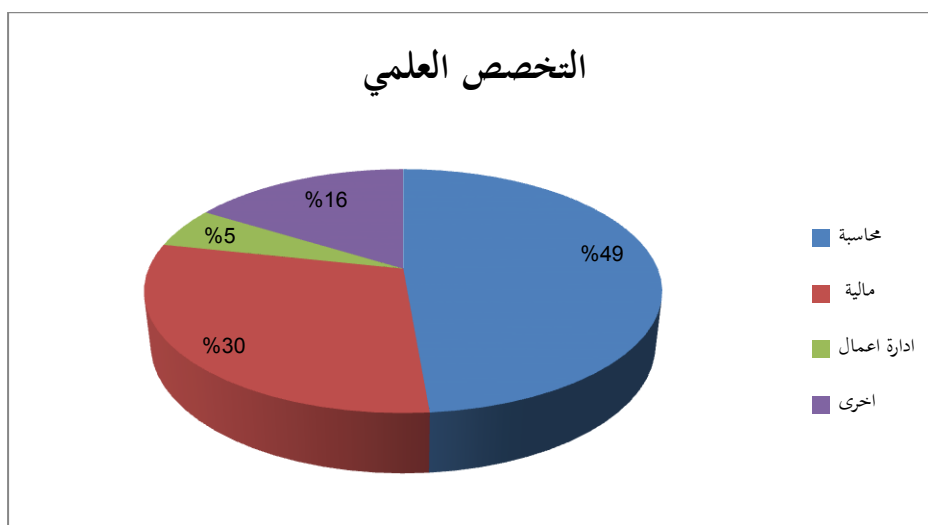
الجدول (8.3) : توزيع الأفراد حسب التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص
48.65	18	محاسبة
29.72	11	مالية
5.40	2	إدارة أعمال
16.23	6	أخرى
100	37	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (4.3): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل أعلاه ، نجد أن أكبر نسبة بلغت 48.65 % أي ما يعادل 18 فردا من مجموع العينة ، وهي تمثل المتخصصين في المحاسبة ، ذلك نظرا لان الموضوع يعتبر موضوع محاسبي مما يدل على أن آراء المستجوبين سيكون اقرب إلى الحقيقة، تليها الفئة الثانية تخصص المالية بنسبة 29.72 % وهو ما يعادل 11 فردا ، ثم فئة الموالية والتي تمثل تخصصات أخرى بنسبة 16.23 اي ما يعادل 6 أفراد ، أما اقل نسبة فتمثلت في الفئة

المتخصصة في إدارة الأعمال بنسبة 5.40 % أي ما يعادل فردين، وذلك كون هذه التخصص يشمل مديري المؤسسات وهي الفئة الأقل مشاركة في الاستجواب.

5- الخبرة المهنية: قمنا بتبويب أفراد العينة حسب الخبرة المهنية إلى أربع فئات كل فئة لها مدى يقدر بخمس سنوات ، وقد اعتمدنا في اختيار الفئات بما يتلاءم مع أعمار العينة و ذلك وفق الجدول التالي:

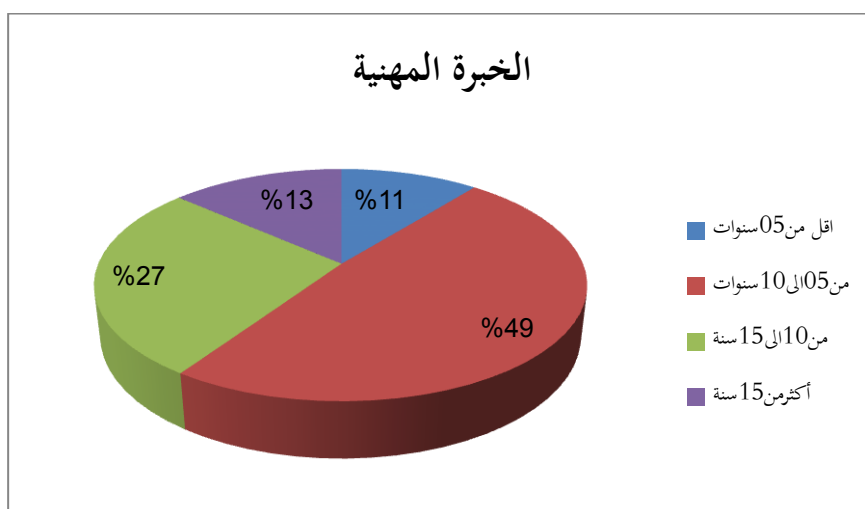
الجدول رقم(10.3): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	فئة الخبرة
10.81	4	أقل من 05 سنوات
48.65	18	من 05 إلى 10 سنوات
27.02	10	من 10 إلى 15 سنة
13.52	5	أكثر من 15 سنة
100	37	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(5.3): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الثانية (من 05 إلى 10 سنوات) بنسبة 48.65% و بمقدار 18 فردا، تليها الفئة الثانية (من 10 إلى 15 سنة) بنسبة 27.02 % أي ما يعادل 10 أفراد، ثم الفئة الرابعة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 13.52% بمقدار 05 أفراد، أما اضعف نسبة فتمركزت عند الفئة الأولى (أقل من 05 سنوات) بنسبة 10.81% و هو ما يعادل 04 أفراد فقط من مجموع أفراد العينة ، كما نشير إلى أن هذا التوزيع قد تناول الخبرة المهنية بصفة عامة دون التمييز بين ما يتعلق بالوظيفة الجامعية أو الوظيفة المهنية، و

هذا يعد مؤشر جيد و إيجابي على أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات العالية و الذي يؤكد الدور الهام لأفراد العينة في تقرير موثوقية و مصداقية النتائج.

6- المسمى الوظيفي: حيث نميز بين الوظيفة الأكاديمية و المهنية و ذلك يوضحه الجدول التالي:

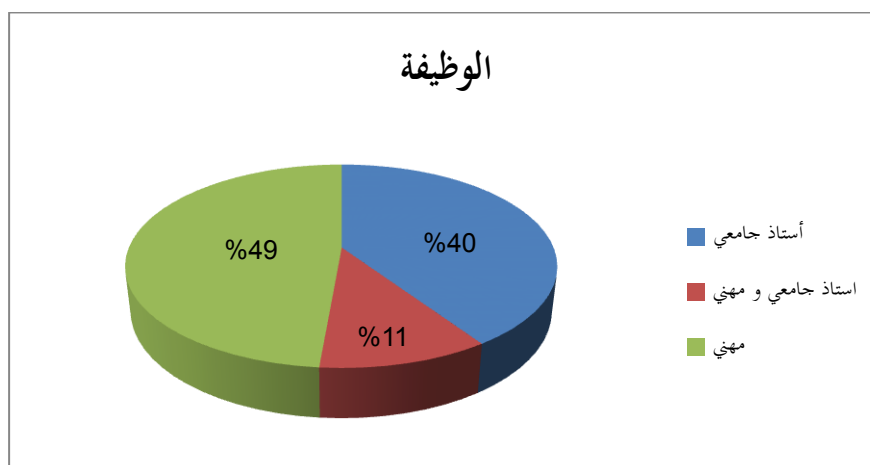
الجدول رقم(11.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الجامعية و المهنية

الوظيفة	التكرار	النسبة %
أستاذ جامعي	15	40.54
أستاذ جامعي و مهني	4	10.81
مهني	18	48.64
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(6.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما نسبته 51.35% من إجمالي أفراد العينة يشغلون وظيفة التدريس الجامعي و ذلك ما يعادل 19 فردا ،منها 4 يجمعون بين هذه الوظيفة و امتحان مهنة المحاسبة ،أي بنسبة 10.81% في حين تشكل نسبة 40.54% فئة الأساتذة الجامعيين فقط و ذلك بمقدار 15 أستاذ، أما باقي أفراد العينة و الذين يبلغ عددهم 18 فردا أي ما نسبته 48.64% من إجمالي العينة فتمثل فئة المهنيين فقط.

و فيما يلي الجدول الموالي الذي يوضح عملية إعادة فرز و توزيع أفراد العينة ممن يمتحنون مهنة المحاسبة إلى خبراء محاسبين ،محافظي حسابات و محاسبون معتمدون و مهن أخرى في مجال المحاسبة :

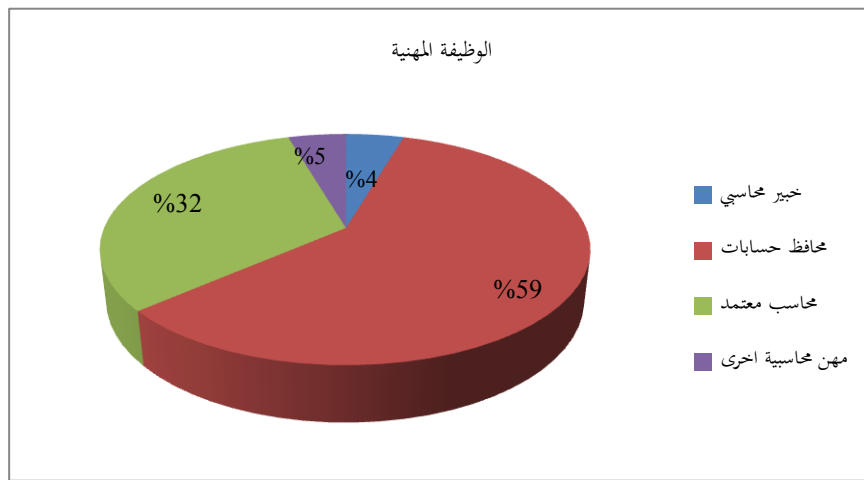
الجدول رقم (12.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية

الوظيفة المهنية	التكرار	النسبة
خبير محاسبي	01	4.54
محافظ حسابات	13	59.09
محاسب معتمد	7	31.83
مهن محاسبية أخرى	01	4.54
المجموع	22	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

ويمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (7.3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

بعد استبعاد فئة الأساتذة الجامعيين ممن لا يشتغلون مهنة المحاسبة نحدد أن فئة المهنيين سواء يشغلون وظيفة التدريس الجامعي أولا تمثل 22 فردا من إجمالي أفراد العينة أي ما نسبته 59.45 وهي بذلك تشكل نسبة الأكبر في تمثيل أفراد العينة المدروسة ، أما فيها يتعلق بتوزيع أفراد هذه الفئة فنجد أن مهنة محافظ الحسابات شكلت النسبة الأكبر حيث بلغت 59.09 أي ما يعادل 13 فردا، تليها فئة المحاسبين المعتمدين بنسبة 31.83 أي ما يعادل 07 أفراد ، بينما نجد الفئة الأقل هي كل من فئة الخبير المحاسبي وكذلك المهن المحاسبية الأخرى بنسبة 4.54 لكل منهما أي ما يعادل فردا واحدا.

7 - التدريب والتكوين في مجال المحاسبة: يمكن دراسة هذا العنصر من خلال الجدول الآتي:

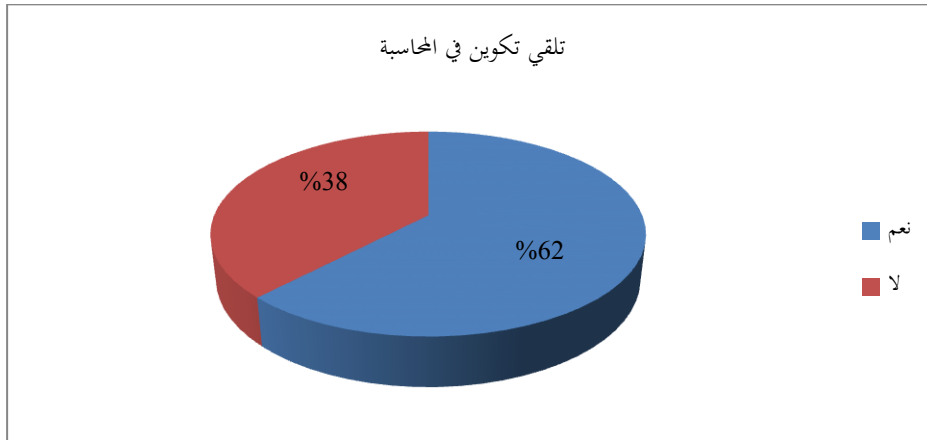
الجدول رقم (13.3): توزيع أفراد العينة حسب تكوينهم في مجال المحاسبة

تلقي التكوين	التكرار	النسبة
نعم	23	62.16
لا	14	37.84
المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

و يمكن ترجمته بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (8.3): توزيع أفراد العينة حسب تكوينها



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد الذين تلقوا تكوينا في المجال المحاسبي يمثل النسبة الأكبر حيث بلغت 62.16 % أي ما يعادل 23 فردا، بينما عدد الأفراد الذين لم يتلقوا تكوينا في مجال المحاسبي 14 فردا أي بنسبة 37.84 %، وقيام أفراد العينة بتكوينات في مجال المحاسبة يجعلهم على دراية بتقنيات الحديثة والجديدة وكذا التطورات التي تحدث في المجال.

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان

يتناول هذا المبحث الدراسة التحليلية للنتائج المتحصل عليها من الاستبيان حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب ندرس في كل مطلب محور من محاور الدراسة .

المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد العينة الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي

بعد تفريغ محتوى الاستبيانات في برنامج SPSS نحصل على نتائج نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(14.3): تطبيق النظام المحاسبي المالي

العبارة	أجوبة إحصائية		الاستجابة			التكرار
	النسبة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	التكرار	28	6	3	2.70	0.571
	النسبة	75.7	16.2	8.1		
02	التكرار	32	4	1	2.84	0.442
	النسبة	86.5	10.8	2.7		
03	التكرار	26	6	5	2.57	0.728
	النسبة	70.3	16.2	13.5		
04	التكرار	26	6	5	2.51	0.768
	النسبة	70.3	5	13.5		
05	التكرار	29	13.5	3	2.70	0.618
	النسبة	78.4	5	8.1		
06	التكرار	23	13	1	2.54	0.605
	النسبة	6.2	35.1	2.7		
07	التكرار	33	3	1	2.86	0.419
	النسبة	82.2	8.1	2.7		
08	التكرار	22	9	6	2.38	0.794
	النسبة	59.5	24.3	16.2		
09	التكرار	27	6	4	2.62	0.681
	النسبة	73	16.2	10.8		
10	التكرار	25	7	5	2.54	0.730
	النسبة	67.6	18.9	13.5		
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

تشير الدراسات في الجدول رقم(14.3) إلى أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و الذي يمثل أحد أهم الخطوات في سبيل إصلاح الممارسة المحاسبية في

الجزائر حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 2.62، والذي يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34 إلى 3) وهي الفئة التي تشير إلى إجابة موافق، و التي تؤكد رضا اغلب أفراد العينة ،حيث كان ترتيب عبارات هذا المحور على النحو التالي:

- تحصلت العبارة "تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات و الأعباء"على متوسط حسابي قدره 2.86، وانحراف معياري قدره 0.419، وبالتالي حصلت على المرتبة الأولى من بين عبارات المحور ،و قد أجاب 33 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت ثلاث إجابات محايدة بينما يوجد فرد واحد لم يوافق على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة "تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية"على متوسط حسابي قدره 2.84 و انحراف معياري قدره 0.442، وبالتالي تحصلت على المرتبة الثانية من بين عبارات هذا المحور،فقد أجاب 32 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كان 04 منهم محايدين في رأيهم ،ليكون فرد واحد غير موافق على هذه العبارة .

- تحصلت العبارة " من الضروري تبويب عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى أصول و خصوم جارية و غير جارية"على متوسط حسابي قدره 2.70، وانحراف معياري قدره 0.618، وبالتالي تحصلت على المرتبة الثالثة من بين عبارات هذا المحور،فقد وافق 29 فرد على هذه العبارة بينما كان 05 أشخاص محايدين لها في حين نجد 03 أفراد غير موافقين على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " تعتبر التغيرات التي عرفتھا الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية"على متوسط حسابي قدره 2.70، وانحراف معياري قدره 0.571، وبالتالي تحصلت على المرتبة الرابعة من بين عبارات هذا المحور،فقد وافق 28 فرد على هذه العبارة بينما كان 6 أشخاص محايدين لها في حين نجد 03 أفراد غير موافقين على هذه العبارة.

-تحصلت العبارة " تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة "على متوسط حسابي قدره 2.62، وانحراف معياري قدره 0.681 ، وبالتالي تحصلت على المرتبة الخامسة من بين عبارات هذا المحور، فقد وافق 27 فرد على هذه العبارة بينما كان 06 أشخاص محايدين لها في حين نجد 04 أفراد غير موافقين على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها "على متوسط حسابي قدره 2.57 وانحراف معياري قدره 0.728، وبالتالي تحصلت على المرتبة السادسة

من بين عبارات هذا المحور، فقد وافق 26 فرد على هذه العبارة بينما كان 06 أشخاص محايدين لها، في حين نجد 05 أفراد غير موافقين على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية "على متوسط حسابي قدره 2.51، و انحراف معياري قدره 0.768، وبالتالي تحصلت على المرتبة السابعة من بين عبارات هذا المحور، فقد وافق 26 فرد على هذه العبارة بينما كان 06 أشخاص محايدين لها في حين نجد 05 أفراد غير موافقين على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة "على متوسط حسابي قدره 2.54، وانحراف معياري قدره 0.730، وبالتالي تحصلت على المرتبة الثامنة من بين عبارات هذا المحور، فقد وافق 25 فرد على هذه العبارة بينما كان 07 أشخاص محايدين لها، في حين نجد 05 أفراد غير موافقين على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم "على متوسط حسابي قدره 2.54، وانحراف معياري قدره 0.605، وبالتالي تحصلت على المرتبة التاسعة من بين عبارات هذا المحور، فقد وافق 23 فرد على هذه العبارة بينما كان 13 شخص محايد لها في حين يوجد فرد واحد لم يوافق على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " تتميز المعلومات التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي المالي بالثقة و إمكانية الاعتماد عليها "على متوسط حسابي قدره 1.57 و انحراف معياري قدره 0.794، وبالتالي تحصلت على المرتبة العاشرة من بين عبارات هذا المحور، فقد وافق 22 فرد على هذه العبارة بينما كان 09 أشخاص محايدين لها في حين يوجد 06 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الأفراد الخاصة بالأداء المالي و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية

بعد تفريغ محتوى الاستبيانات في برنامج SPSS نتحصل على نتائج نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(15.3):الأداء المالي و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية

العبارة	التكرار	الاستجابة			أجوبة إحصائية		الاتجاه العام للإجابة
		النسبة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	
01	التكرار	30	06	01	2.78	0.479	موافق
	النسبة	81.1	16.2	2.7			
02	التكرار	30	05	02	2.70	0.618	موافق
	النسبة	81.1	13.5	5.4			
03	التكرار	31	05	01	2.81	0.462	موافق
	النسبة	83.8	13.5	2.7			
04	التكرار	20	10	07	2.35	0.789	موافق
	النسبة	54.1	27	18.91			
05	التكرار	31	05	01	2.81	0.462	موافق
	النسبة	83.8	13.5	2.7			
06	التكرار	27	07	03	2.65	0.633	موافق
	النسبة	73	18.9	8.1			
07	التكرار	24	10	03	2.57	0.647	موافق
	النسبة	64.9	27	8.1			
08	التكرار	15	18	04	2.30	0.661	موافق
	النسبة	40.5	48.6	10.8			
09	التكرار	23	08	06	2.46	0.767	موافق
	النسبة	62.2	21.6	16.2			
10	التكرار	30	03	04	2.76	0.597	موافق
	النسبة	81.1	8.1	10.8			
11	التكرار	31	04	02	2.78	0.534	موافق
	النسبة	83.8	10.4	5.4			
12	التكرار	30	6	01	2.78	0.479	موافق
	النسبة	81.1	16.2	2.7			
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول						موافق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

تشير الدراسات في الجدول رقم(15.3) إلى أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات

المتعلقة بالأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية ،ذلك لأن العبارات كانت في أغلبها تشخص الحالة المالية

للمؤسسة وتبين أهمية وأهداف الأداء المالي فيها حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 2.64 والذي يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34 إلى 3) وهي الفئة التي تشير إلى إجابة موافق، والتي تؤكد رضا أغلب أفراد العينة، حيث كان ترتيب عبارات هذا المحور على النحو التالي:

- تحصلت كل من العبارتين " يساهم الأداء المالي في عملية رفع كفاءة أداء المؤسسة " و عبارة " يساعد الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية " على متوسط حسابي قدره 2.81، وانحراف معياري قدره 0.462، وبالتالي حصلنا على المرتبة الأولى من بين عبارات المحور، وقد أجاب 31 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 05 إجابات محايدة بينما يوجد فرد واحد لم يوافق على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة "من خلال تقييم الأداء المالي يستطيع المستثمر اتخاذ قرارات سليمة بشأن استمرار استثماره من عدمه" على متوسط حسابي قدره 2.78، وانحراف معياري قدره 0.534، وبالتالي حصلت على المرتبة الثانية من بين عبارات المحور، وقد أجاب 31 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 04 إجابات محايدة بينما يوجد فردان لم يوافقا على هذه العبارة.

- تحصلت كل من العبارتين " يساهم الأداء المالي في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية و التشغيلية " و عبارة " من خلال تقييم الأداء المالي نستطيع قياس ربحية المؤسسة " على متوسط حسابي قدره 2.78 و انحراف معياري قدره 0.479 و بالتالي حصلنا على المرتبة الثالثة من بين عبارات المحور ، و قد أجاب 30 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 06 إجابات محايدة بينما يوجد فرد واحد لم يوافق على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " من خلال تقييم الأداء المالي نستطيع أن نقيس درجة سيولة أصول المؤسسة " على متوسط حسابي قدره 2.76، وانحراف معياري قدره 0.597 وبالتالي حصلت على المرتبة الرابعة من بين عبارات المحور ، و قد أجاب 33 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 03 إجابات محايدة بينما يوجد 04 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " يساعد الأداء المالي في عملية التطوير و التغيير في أعمال المؤسسة " على متوسط حسابي قدره 2.70، وانحراف معياري قدره 0.618، وبالتالي حصلت على المرتبة الخامسة من بين عبارات المحور، وقد أجاب 30 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 05 إجابات محايدة بينما يوجد فردان لم يوافقا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " يساهم الأداء المالي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط،تنظيم،قيادة،رقابة) التي تتم في المؤسسة " على متوسط حسابي قدره 2.65، وانحراف معياري قدره 0.633، وبالتالي حصلت على المرتبة السادسة من بين

عبارات المحور، و قد أجاب 27 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 07 إجابات محايدة بينما يوجد 03 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في نهاية كل سنة للاستفادة منها في السنة الموالية " على متوسط حسابي قدره 2.57، وانحراف معياري قدره 0.647، وبالتالي حصلت على المرتبة السابعة من بين عبارات المحور، وقد أجاب 24 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 10 إجابات محايدة بينما يوجد 03 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " يستطيع الأداء المالي توضيح الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة " على متوسط حسابي قدره 2.46 و انحراف معياري قدره 0.767، وبالتالي حصلت على المرتبة الثامنة من بين عبارات المحور، وقد أجاب 23 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 08 إجابات محايدة بينما يوجد 06 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " يساعد تطبيق نتائج الأداء المالي في الواقع العملي للمؤسسة بكافة تفاصيلها " على متوسط حسابي قدره 2.35، وانحراف معياري قدره 0.789، وبالتالي حصلت على المرتبة التاسعة من بين عبارات المحور، وقد أجاب 20 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 10 إجابات محايدة بينما يوجد 07 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " يساعد الأداء المالي في إكساب العاملين في المؤسسة مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء " على متوسط حسابي قدره 2.30 و انحراف معياري قدره 0.661، وبالتالي حصلت على المرتبة الأخيرة من بين عبارات المحور، و قد أجاب 18 من أفراد العينة بإجابة محايد في حين كانت 15 إجابة موافق بينما يوجد 04 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة إذن فهي تأخذ اتجاه محايد.

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الأفراد الخاصة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء

المالي للمؤسسة الاقتصادية

بعد تفرغ محتوى الاستبيانات في برنامج SPSS تحصلنا على نتائج نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (16.3): دراسة النظام المحاسبي المالي

البيان العام للإجابة	أجوبة إحصائية		الاستجابة			التكرار	العبارة
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق	محايد	موافق	النسبة	
موافق	0.571	2.70	02	07	28	التكرار	01
			2.4	18.9	75.7	النسبة	
موافق	0.479	2.78	01	06	30	التكرار	02
			2.7	16.2	81.1	النسبة	
موافق	0.767	2.54	06	05	26	التكرار	03
			16.2	13.5	70.3	النسبة	
موافق	0.651	2.51	03	12	22	التكرار	04
			8.10	32.4	59.5	النسبة	
موافق	0.728	2.43	05	11	21	التكرار	05
			13.5	29.7	56.8	النسبة	
موافق	0.721	2.38	05	13	19	التكرار	06
			13.5	35.1	51.4	النسبة	
موافق	0.442	2.84	01	04	32	التكرار	07
			2.7	10.8	86.5	النسبة	
موافق	0.686	2.59	04	06	27	التكرار	08
			10	16	73.0	النسبة	
موافق	0.630	2.59	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان و برنامج SPSS

تشير الدراسات في الجدول رقم (16.3) إلى أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ذلك لأن العبارات كانت في أغلبها تشرح العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وأهميته وانعكاساته على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 2.59، والذي يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34 إلى 3) وهي الفئة التي تشير إلى إجابة موافق، والتي تؤكد رضا أغلب أفراد العينة، حيث كان ترتيب عبارات هذا المحور على النحو التالي:

- تحصلت العبارة " لا يمكن قياس الأداء المالي إلا إذا توفرت معلومات من النظام المحاسبي المالي "على متوسط حسابي قدره 2.84، وانحراف معياري قدره 0.442، وبالتالي حصلت على المرتبة الأولى من بين عبارات المحور، وقد أجاب 32 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 04 إجابات محايدة بينما يوجد فرد واحد لم يوافق على هذه العبارة.
- تحصلت العبارة " تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "على متوسط حسابي قدره 2.78، وانحراف معياري قدره 0.479، وبالتالي حصلت على المرتبة الثانية من بين عبارات المحور، و قد أجاب 30 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 06 إجابات محايدة بينما يوجد فرد واحد لم يوافق على هذه العبارة.
- تحصلت العبارة " المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس الأداء المالي للمؤسسة "على متوسط حسابي قدره 2.70، وانحراف معياري قدره 0.571، وبالتالي حصلت على المرتبة الثالثة من بين عبارات المحور، وقد أجاب 28 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 07 إجابات محايدة، بينما يوجد فردان لم يوافقا على هذه العبارة.
- تحصلت العبارة " أصبح تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أبسط منذ اعتماد النظام المحاسبي المالي مقارنة بما كان عليه قبل ذلك "على متوسط حسابي قدره 2.59 و انحراف معياري قدره 0.686، و بالتالي حصلت على المرتبة الرابعة من بين عبارات المحور، و قد أجاب 27 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 06 إجابات محايدة بينما يوجد 04 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.
- تحصلت العبارة " النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية و المالية للمؤسسة "على متوسط حسابي قدره 2.54 و انحراف معياري قدره 0.767 و بالتالي حصلت على المرتبة الخامسة من بين عبارات المحور، و قد أجاب 26 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 05 إجابات محايدة بينما يوجد 05 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.
- تحصلت العبارة " يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مقيمي الأداء في المؤسسات الاقتصادية "على متوسط حسابي قدره 2.51 و انحراف معياري قدره 0.651 و بالتالي حصلت على المرتبة السادسة من بين عبارات المحور، و قد أجاب 22 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 12 إجابة محايدة بينما يوجد 03 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

- تحصلت العبارة " يوجد تكامل بين مخرجات النظام المحاسبي المالي و متطلبات عملية تقييم و قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "على متوسط حسابي قدره 2.43 و انحراف معياري قدره 0.728 و بالتالي حصلت على المرتبة السابعة من بين عبارات المحور ،و قد أجاب 21 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 11 الإجابة محايدة بينما يوجد 05 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.
- تحصلت العبارة " انسجام معايير و مؤشرات الأداء المطبقة في المؤسسة مع النواتج التي تخرج من النظام المحاسبي المالي "على متوسط حسابي قدره 2.38 و انحراف معياري قدره 0.721 و بالتالي حصلت على المرتبة الثامنة من بين عبارات المحور ،و قد أجاب 19 من أفراد العينة بإجابة موافق في حين كانت 13 الإجابة محايدة بينما يوجد 05 أفراد لم يوافقوا على هذه العبارة.

خلاصة الفصل:

- استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ذلك من خلال استمارة الاستبيان المقسم إلى ثلاث محاور، ومن خلال الدراسة والتحليل لأداء الفئة محل الدراسة من أكاديميين ومهنيين نستنتج ما يلي:
- تشير نتائج الدراسة بالنسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وهذا باتفاق إلى حد كبير على قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .
 - تأييد المستجوبين إلى أن القوائم المالية تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية.
 - من خلال الأداء المالي نستطيع تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إضافة إلى قياس درجة سيولتها المالية وربحياتها و مردوديتها .
 - لا بد أن تعتمد عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على مخرجات النظام المحاسبي، المتمثلة أساسا في القوائم المالي التي يتم استخدامها من عدة أطراف لهم علاقة بالمؤسسة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي جاء تحت عنوان: "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، تمكنا من معرفة أهم المفاهيم النظرية للنظام المحاسبي المالي وكذا القوانين التي تنظمه وتحكمه وكذلك التعرف على الأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية ومدى تأثير الأداء المالي بتطبيق النظام المحاسبي المالي هذا الأخير الذي جاء بالتغيير خاصة في القوائم المالية فمن خلال تناولنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية التي تدور حول "ما هو تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، إلى أي مدى يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال مجموعة من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات التي تم عرضها في المقدمة.

اختبار الفرضيات:

- تطبيق النظام المحاسبي المالي تفرضه الدولة بموجب قوانين محددة تحكمه وتنظمه، لذلك فإن له مبادئ وأسس محددة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- بما أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تتميز بالواقعية والشفافية فإن القوائم المالية يجب أن تعكس الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- أما الفرضية الثالثة التي تقول أن الأداء المالي هو توضيح الحالة المالية للمؤسسة فيتضح أنها صحيحة من خلال تعريف الأداء المالي الذي يعني تشخيص وقراءة الحالة المالية للمؤسسة.
- من خلال الدراسة توصلنا إلى أن تحسين الأداء المالي يتطلب عدة تقنيات يجب توفرها بالإضافة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، لذلك نفي صحة الفرضية الرابعة التي تقول: "يعتبر النظام المحاسبي كفيل بتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية".

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج الآتية:

- إن مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة في القوائم المالية تخدم الأداء المالي وتسهل تطبيق تقنياته، حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول وضعية مالية للمؤسسة من خلال الميزانية ووضعية الأداء من خلال جدول حسابات النتائج، وتغيرات الوضعية المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وهو ما يتوافق مع أهداف الأداء المالي.

- تتميز الميزانية بوجود عمودين أساسيين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للنسبة المالية السابقة، وهم ما يسمح بالقيام بعملية تقييم الأداء المالي، كما انه تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة فهي تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، الأمر الذي يسهل على المؤسسة القيام بعملية الأداء المالي.

- في جدول حسابات النتائج تربت الأعباء حسب الطبيعة أو الوظيفة، كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات تتعلق بالأداء وهذا أيضا يسهل القيام بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- تهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات حول مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، مما يسهل على المؤسسة تقييم أدائها المالي من خلال مؤشرات السيولة.

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر له اثر ايجابي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

التوصيات

- استنادا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي :
- إجراء المزيد من الدراسات و الأبحاث حول النظام المحاسبي المالي والأداء المالي .
 - ضرورة تكوين و رسكلة الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .
 - تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي و المهني .
 - تنظيم الملتقيات و المنتديات من أجل التوضيح .

أفاق الدراسة:

- في الأخير يمكن القول أن هذا البحث مزال مفتوح بكل الجوانب المختلفة للموضوع، إذ يبقى البحث مجرد محاولة قد تكون منطلقا لبحوث أخرى في هذا الموضوع، وبذلك تخلص الدراسة ببعض النقاط نأمل أن تكون عناوين للبحوث في المستقبل وهي على النحو الآتي :
- أثار تطبيق المعايير الدولية على الأداء المالي .
 - فعالية المعلومات الحسابية في الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

1-الكتب :

- 1 -أيمن الشطي، عامر شقر ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، دار البداية ، عمان .
- 2- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد ...لعالم جديد ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003-2004.
- 3- جمال الدين محمد مرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
- 4- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد ، الأوراق الزرقاء العالمية ، الجزائر 2010.
- 5- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS ، ج1، مطبعة دار هومة ، الجزائر 2010 .
- 6- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريبات و الاستثمارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، 2014.
- 7- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر ، 2008.
- 8- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران ، عمان ، 2013.
- 9- عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1998.
- 10- عبد الله قويدر الواحدو ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية ، الجزائر.
- 11- عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2014.
- 12- لجنة الصفقات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، متيعة للطباعة ، الجزائر، 2010.

- 13- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية ، سير الحسابات و تطبيقاتها ، متيعة للطباعة ، براقى ، الجزائر، 2010.
- 14- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2010 .
- 15- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني- الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن ،2006.
- 16- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن.
- 17- مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، المحاسبة المالية الإطار التصوري ، مطبعة مزوار ، الوادي الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- 18- موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010.
- 19- نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج الأكسل(Excel)، دار البداية ، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

المذكرات:

- 1- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية (EDIED) ،مذكرة ماستر علوم التسيير تخصص إدارة أعمال ، المركز الجامعي العقيد آلي محند أو الحاج ، 2011, 2012.
- 2- حامدية رشيد، دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013, 2014 .
- 3- حساينية حمدي، دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات العمومية ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013, 2014.
- 4- حسين منصوري، فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ،دراسة حالة المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2012, 2013.

- 5- حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ،مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008,2009 .
- 6- خذيري دلال، دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ،مذكرة ماستر علوم مالية و محاسبة تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013,2014 .
- 7- سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ،دراسة حالة شركة CRAMA للتأمينات ،مذكرة ماستر علوم اقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012,2013.
- 8- سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011,2012 .
- 9- سهام مهيري، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية ،مذكرة ماستر علوم تجارية 2013,2014.
- 10- طارق حميطوش، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماستر جامعة ورقلة ،2012,2013.
- 11- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم ،مذكرة ماجيستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2001,2002 .
- 12- عصام عباسي، تأثير جودة المعلومات المالية في تقسيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات ، مذكرة ماستر علوم تسيير تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011,2013 .
- 13- علي شيوتر، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (EGTP) ، مذكرة ماستر علوم مالية و محاسبة تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013,2014 .
- 14- عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي الجزائري ،دراسة حالة عينة من المؤسسات بورقلة ،مذكرة ماستر علوم تجارية،جامعة ورقلة،2011,2012.

- 15- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ،علوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2011,2012.
- 16- مرادي نورة، دور تدريب الموارد البشرية في تحسين أداء البنوك التجارية ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ،تخصص مالية و نقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011,2012 .

القوانين والمراسيم والقرارات:

- 1- القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 2- المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 3- المرسوم التنفيذي 110-09 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط و كفاءات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي
- 4- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- 5- التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي (SCF)

الملتقيات:

- 1- أحمد قايد نورالدين آخرون، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مداخله ضمن الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و المعايير المحاسبية الاسلامية ، جامعة الوادي ،2015.
- 2- سفيان لقماري، رحمة بلهادف ، واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي ،العوائق و الرهانات ، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية -IAS-IFRS يومي:13-14/01/2013 ، جامعة مستغانم.

3- قورين حاج قويدر، أساعد رضوان ، نورين بومدين ،تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد ، مداخله ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية .

4- محمد دراوسي، ضيف الله محمد الهادي ، قوادري محمد ، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة ، مداخله ضمن الملتقى الدولي :مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية للمحاسبة 2013.

5- مرزوقي مرزوقي، حولي محمد ،واقع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مداخله بعنوان :النظام المحاسبي المالي :المحاسبة المالية المبسطة على الكيانات الصغيرة، يومي 05-06/05/2013 جامعة الوادي.

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

استمارة الاستبيان

أخي الفاضل، أختي الفاضلة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي بجامعة حمة لخضر الوادي ،نقوم بإعداد بحث تحت عنوان "تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية".

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم و مقترحاتكم حول ما تضمنه من تساؤلات.

و أحيطكم علما أن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث ،لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج البحث في أحسن شكل ممكن،علما أن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما أعلمكم بأنه لمن دواعي سروري أن أطلعكم على نتائج هذا البحث إن رغبتهم.

و شكرا على حسن تعاونكم.

الطالبة :سعاد بوغزاله حمد

البيانات الشخصية:

يرجى وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

- 1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر: ☐ أقل من 30 ☐ من 30 إلى 40 ☐ أكثر من 40

3- المؤهل العلمي:

- ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى

4- التخصص العلمي :

- ☐ محاسبة ☐ علوم مالية ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى

5- الخبرة المهنية:

- ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 ☐ من 10 إلى 15 ☐ أكثر من 15

6- المسمى الوظيفي:

مهني:

- ☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ مدير مؤسسة ☐ أخرى

أكاديمي:

- ☐ أستاذ مساعد ☐ أستاذ محاضر ☐ أستاذ تعليم عالي ☐ أخرى

7- هل تلقيت تدريباً في مجال المحاسبة ؟

- ☐ نعم ☐ لا

في حالة إجابتك بنعم فكم عدد الدورات ☐

الفصل الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	تعتبر التغيرات التي عرفتتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية.			
2	تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له اثر ايجابي على الممارسة المحاسبية			
3	الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها.			
4	المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية			
5	من الضروري تبويب عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى أصول و خصوم جارية و غير جارية.			
6	تسهيل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.			
7	تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات و الأعباء.			
8	تتميز المعلومات التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي المالي بالثقة و إمكانية الاعتماد عليها.			
9	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.			
10	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح و سهولة التطبيق.			
11	القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.			

الفصل الثاني: الأداء المالي و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	يساهم الأداء المالي في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية و التشغيلية.			
2	يساعد الأداء المالي في عملية التطوير و التغيير في أعمال المؤسسة.			
3	يساهم الأداء المالي في عملية رفع كفاءة أداء المؤسسة.			
4	يساعد الأداء المالي في إكساب العاملين في المؤسسة مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء.			
5	يساعد الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية.			
6	يساهم الأداء المالي في تحسين فاعلية العملية الإدارية(تخطيط،تنظيم،قيادة،رقابة)التي تتم في المؤسسة.			
7	نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في نهاية كل سنة للاستفادة منها في السنة الموالية.			
8	تطبق نتائج الأداء المالي في الواقع العملي للمؤسسة بكافة تفاصيلها.			
9	يستطيع الأداء المالي توضيح الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.			
10	من خلال تقييم الأداء المالي نستطيع أن نقيس درجة سيولة أصول المؤسسة.			
11	من خلال تقييم الأداء المالي يستطيع المستثمر اتخاذ قرارات سليمة بشأن استمرار استثماره من عدمه			
12	من خلال تقييم الأداء المالي نستطيع قياس ربحية المؤسسة.			

الفصل الثالث: دراسة أثر النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس الأداء المالي للمؤسسة.			
2	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.			
3	النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية و المالية للمؤسسة.			
4	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مقيمي الأداء في المؤسسات الاقتصادية.			
5	يوجد تكامل بين مخرجات النظام المحاسبي المالي و متطلبات عملية تقييم و قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.			
6	انسجام معايير و مؤشرات الأداء المطبقة في المؤسسة مع النواتج التي تخرج من النظام المحاسبي المالي.			
7	لا يمكن قياس الأداء المالي إلا إذا توفرت معلومات من النظام المحاسبي المالي.			
8	أصبح تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أبسط منذ اعتماد النظام المحاسبي المالي مقارنة بما كان عليه قبل ذلك.			

الملحق رقم 02: نتائج برنامج SPSS

Statistics

		المستجيب جنس	المستجيب سن	العلمي المؤهل	الوظيفي المسمى	العلمي التخصص	المهنية الخبرة
N	Valid	37	37	37	37	37	37
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		1.08	2.00	2.78	3.81	1.89	2.49
Std. Deviation		.277	.624	1.315	2.526	1.100	.989

Frequency Table

المستجيب جنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	34	91.9	91.9	91.9
Valid انثى	3	8.1	8.1	100.0
Total	37	100.0	100.0	

المستجيب سن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
سنة 30 من اقل	7	18.9	18.9	18.9
Valid 40 الى 30 من	23	62.2	62.2	81.1
سنة 40 من اكثر	7	18.9	18.9	100.0
Total	37	100.0	100.0	

العلمي المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ليسانس	10	27.0	27.0	27.0
ماستر	3	8.1	8.1	35.1
Valid ماجستير	12	32.4	32.4	67.6
دكتورا	9	24.3	24.3	91.9
اخرى	3	8.1	8.1	100.0
Total	37	100.0	100.0	

العلمي التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	18	48.6	48.6	48.6
مالية علوم	11	29.7	29.7	78.4
Valid اعمال ادارة	2	5.4	5.4	83.8
اخرى	6	16.2	16.2	100.0
Total	37	100.0	100.0	

الوظيفي المسمى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
معتمد محاسب	9	24.3	24.3	24.3
حسابات محافظ	6	16.2	16.2	40.5
محاسبي خبير	1	2.7	2.7	43.2
Valid مساعد أستاذ	7	18.9	18.9	62.2
محاضر أستاذ	10	27.0	27.0	89.2
أخرى	4	10.8	10.8	100.0
Total	37	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
سنوات 5 من اقل	5	13.5	13.5	13.5
سنتين 10 الى 5 من	17	45.9	45.9	59.5
Valid سنة 15 الى 10 من	7	18.9	18.9	78.4
سنة 15 من اكثر	8	21.6	21.6	100.0
Total	37	100.0	100.0	

Case Processing Summary

	N	%
Valid	37	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	37	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.836	30

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تعتبر التغيرات التي عرفتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية	37	1	3	2.70	.571
تبنى و تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له اثر ايجابي على الممارسة المحاسبية	37	1	3	2.84	.442
الهدف الاساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها	37	1	3	2.57	.728
المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية	37	1	3	2.51	.768
من الضروري تبويب عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى اصول و خصوم جارية و غير جارية	37	1	3	2.70	.618
تسهيل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم	37	1	3	2.54	.605
تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في اظهار جميع الايرادات و الاعباء	37	1	3	2.86	.419
تتميز المعلومات التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي المالي بالثقة وامكانية الاعتماد عليها	37	1	3	2.38	.794
يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	37	1	3	2.62	.681
القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة	37	1	3	2.54	.730
Valid N (listwise)	37				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يساهم الاداء المالي في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية و التشغيلية	37	1	3	2.78	.479
يساعد الاداء المالي في عملية التطوير و التغيير في اعمال المؤسسة	37	1	3	2.70	.618
يساهم الاداء المالي في عملية رفع كفاءة اداء المؤسسة	37	1	3	2.81	.462
يساعد الاداء المالي في إكساب العاملين في المؤسسة مهارات جديدة في العمل لتحسين الاداء	37	1	3	2.35	.789
يساعد الاداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الانتاجية العالية	37	1	3	2.81	.462
يساعد الاداء المالي في تحسين فاعلية العملية الادارية (تخطيط،تنظيم،قيادة، رقابة) التي تتم في المؤسسة	37	1	3	2.65	.633
نتائج الاداء المالي تظهر بشكل سريع في نهاية كل سنة للاستفادة منها في السنة الموالية	37	1	3	2.57	.647
تطبق نتائج الاداء المالي في الواقع العملي للمؤسسة بكافة تفاصيلها	37	1	3	2.30	.661
يستطيع الاداء المالي توضيح الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة	37	1	3	2.46	.767
من خلال تقييم الاداء المالي نستطيع أن نقيس درجة سيولة اصول المؤسسة	37	1	3	2.76	.597
من خلال تقييم الاداء المالي نستطيع المستثمر اتخاذ قرارات سليمة بشأن استمرار استثماره من عدمه	37	1	3	2.78	.534
من خلال تقييم الاداء المالي نستطيع قياس ربحية المؤسسة	37	1	3	2.78	.479
Valid N (listwise)	37				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي					
المالي ملائمة لقياس الاداء المالي للمؤسسة	37	1	3	2.70	.571
يتخذ القرار بناء على المعلومات التي يقدمها الموازنات التقديرية	37	1	3	2.78	.479
النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الادارية و المالية للمؤسسة	37	1	3	2.54	.767
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مقيمي الاداء في المؤسسات الاقتصادية	37	1	3	2.51	.651
يوجد تكامل بين مخرجات النظام المحاسبي المالي و متطلبات عملية تقييم و قياس الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	37	1	3	2.43	.728
انسجام معايير و مؤشرات الاداء المطبقة في المؤسسة مع النواتج التي تخرج من النظام المحاسبي المالي	37	1	3	2.38	.721
لا يمكن قياس الأداء المالي الا اذا توفرت معلومات من النظام المحاسبي المالي	37	1	3	2.84	.442
أصبح تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ابسط منذ اعتماد النظام المحاسبي المالي مقارنة بما كان عليه قبل ذلك	37	1	3	2.59	.686
Valid N (listwise)	37				